

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ١ محرم سنة ١٣٧٩ هـ الموافق ٥ آب سنة ١٩٥٩ م. العدد ١٤٣٤

الفرس

صحيفة

٦٢٨

قانون الجمارك والمكوس الموقت

٦٧٤

قانون تعويض العمال المعدل الموقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٩

دار الطرق للطباعة والنشر والتوزيع بعمان

٦٢٦

٢٠- قرار باعفاء الاسلاك المستوردة لصناعة الرفاسات المستعملة في صناعة الاثاث والاسرة نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٢٥٣ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٦/١/٨ .

٢١- قرار باعفاء الشحوم الحيوانية غير الصالحة للاكل المستوردة لصناعة الصابون نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٢٦٣ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٦/٣/٨ .

٢٢- قرار باعفاء المواد الخام اللازمة لصناعة لمبات وانابيب النيون ، نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٢٨٦ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٦/٧/٢٣ .

٢٣- قرار باعفاء الاسلاك الفولاذية لصناعة الليف المعدني نشر في الملحق رقم ٢ للعدد ١٣٠٩ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٦/١٢/٨ .

٢٤- قرار باعفاء المواشير ومتماتها المستوعبة من المعادن الخفيفة ، نشر في العدد ١٣١٠ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٦ ١٢/١٦ .

٢٥- قرار باعفاء الانابيب التي تستورد من اجل تعبئة المعاجين الطبية والصحية ، نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٣٥١ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٦ .

٢٦- قرار باعفاء القوالب التي تستعمل خصيصا في صنع الشوكلاته ، نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٣٥١ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٦ .

٢٧- قرار باعفاء الرصاص المستورد من قبل اصحاب المطابع المعد لسبك حروف الطباعة نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٣٥٧ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٧/١١/٣٥ .

٢٨- قرار باعفاء الاسلاك الحديدية التي تصنع منها التباشير ، نشر في الملحق رقم ١ للعدد ١٣٥٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٧/١٢/٨ .

٢٩- قرار باعفاء المواد الاولى لصناعة البلاستيك ملحق ١ للعدد ١٣٦٠ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٧/١٢/١٦ .

٣٠- قرار باعفاء اشربة البلاستيك الملوثة المستعملة في صناعة كراسي وطاولات الخيزران ، ملحق ١ للعدد ١٣٧٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٨/٤/٨ .

٣١- قرار باعفاء الات الحبك الاتي عدا الات الخياطة ملحق ١ للعدد ١٣٦٦ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٨/٢/٨ .

٣٢- قرار باعفاء الجلود الخام العدد ٨٦٦ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٤٦/٧/١ .

وزير المالية
هاشم الجبوسي

وزير الاقتصاد الوطني
خلوصي الخيري

هكذا من المأهول

بمجل

بنا

انا

محرر

ملح

قانون الجمارك والمكوس الموقت

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٢ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واخضاعه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون الجمارك والمكوس الموقت

رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجمارك والمكوس الموقت لسنة ١٩٥٩) ويعمل به بعد مرور شهر واحد على نشره في الجريدة الرسمية .

التعريف

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ الواردة في هذا القانون المعنى المخصص لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - تعني لفظة (الوزير) الوزير المختص الذي ترتبط به مصلحة الجمارك .

ب - تعني عبارة (مأمور جرك) جميع موظفي الجمارك والمحاسبين الذين يقومون بوظائف مأموري الجمارك ما عدا المحافظين .

ج - تعني لفظة (القانون) قانون الجمارك والمكوس .

د - تعني لفظة (السلطة) وكيل الوزارة او اي موظف مفوض من قبله .

هـ - تعني لفظة (الملكة) الملكة الاردنية الهاشمية .

و - تعني لفظة (البضائع) جميع السلع والمواد مهما كان نوعها .

ز - تعني لفظة (البضائع الاجنبية) جميع السلع والمواد مهما كان نوعها من غير محاصيل ومنتجات الملكة .

ح - تعني لفظة (المستودع) و (المستودعات) اي مكان او بناء اعدته السلطة لحزن البضائع او وافقت على استعماله للغاية المذكورة .

ط - تعني عبارة (الطرق المينة) الطرق التي تحددها السلطة لمرور البضائع الواردة الى الملكة او الصادرة منها او المارة عبرها .

ي - تعني لفظة (دخان) اي نوع من الدخان الورق والقروم . والسيجار والتبناك والودق والقردق والشوق (السعوط) والسيجار .

ك - تعني لفظة (اللقائف) لقائف التبغ بنافياوزن ورقها مع الصمغ ولقافة فيها وما تحتويها او يضاف اليها من قطن وخلافه .

ل - تعني عبارة (قضية جمركية) اية اجراءات تتخذ بشأن اي جرم ارتكب ضد قانون الجمارك والمكوس ، او قوانين المكوس الاخرى .

م - تعني لفظة (مهربات) اية بضاعة جلبت او صدرت او نقلت او يحاول جلبها او تصديرها او نقلها بقصد اختلاس الايرادات او التملص من المنع والقيود المتعاقبة لجلبها او تصديرها او نقلها .

ن - تعني عبارة (واسطة النقل) اية وسيلة من وسائل النقل العامة او الخاصة .

س - تعني لفظة (البيان) البيان الذي يقدمه صاحب البضاعة او من يقوم مقامه لبيان عدد وانواع واجناس ركيات البضاعة وثانها .

ع - تعني عبارة (التعريفية الجمركية) جدول فئات الرسوم الجمركية لانواع واصناف البضائع .

ف - تعني لفظة (الاتفاقات) اي اتفاق تلتزم به الحكومة الاردنية .

ص - تعني لفظة (الناقل) صاحب البضاعة أو وكيله أو صاحب وسيلة النقل أو من يقوم مقامه .

ق - تعني عبارة (بضائع ممنوعة) كل بضاعة محظورة استيرادها أو تصديرها أو نقلها .

البضائع الخاضعة للرسوم

المادة ٣ - تخضع جميع البضائع الواردة الى الملكة للرسوم الجمركية وتستوفي بموجب التعريفية عدا ما استثنى بموجب احكام هذا القانون أو اي قانون آخر ، أو بموجب احكام اي اتفاق .

تعيين التعريفية

المادة ٤ - تعين وتستبدل وتعديل التعريفية الجمركية للبضائع الواردة الى الملكة بالتنسيق من الوزير ووزير الاقتصاد الوطني ، وقرار من مجلس الوزراء العالي ينشر في الجريدة الرسمية .

يجوز ان تتضمن التعريفية فئتين من الرسوم للنوع الواحد من البضاعة ، وذلك باعتبار منشأها أو مكان شحنها .

معدل الرسوم المتوجبة

المادة ٥ - تستوفي الرسوم الجمركية حسب التعريفية المعمول بها في اليوم الذي تتم فيه معاملة البيان ، وتعتبر معاملته البيان تامه عندما يصدق موظف الجمارك المسؤول ويحمله لتسليم البضاعة .

الرسوم النوعية

المادة ٦ - عندما تكون الرسوم الجمركية في التعريفية نوعية ، تستوفي تلك الرسوم بكاملها بصرف النظر عن صفة البضائع الخاضعة لهذه التعريفية النوعية وعن قيمتها وعن حالتها ، غير انه عندما يتحقق عطل البضائع بالطرق الاصولية ، يجوز للسلطة ان تقرر انقاص الكمية الخاضعة للرسوم بقدر لا يتجاوز نسبة العطل المتحقق على ان يؤخذ بعين الاعتبار القيمة المقدرة للبضاعة المعطوبة لاي غرض يمكن الاستفادة منها فيه .

فرض رسم اضافي عن المنشأ

المادة ٧ - ١ - يجوز ان يفرض بموجب قرارات خاصة ، تصدر بالصورة التي تقرر فيها التعريفية رسم جمركي اضافي (يعرف بالرسم الاضافي عن المنشأ) على البضائع الاجنبية المستوردة للاستهلاك في الملكة

كل من أهمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

الواردة من غير بلد المنشأ . ان القرارات المذكورة تعين بلدان المصدر التي يطبق عليها هذا الرسم وتحدد معدله .

ب - يستوفى الرسم عن المنشأ حسب القواعد نفسها التي تستوفى بموجبها الرسوم الجمركية .

ج - ان البضائع التي تستفيد من حق استرداد الرسوم عند إعادة التصدير لاستفادة من استرداد الرسم الاضافي عن المنشأ الذي يكون مفروضاً عليها .

رسوم المعاينة

المادة ٨ - علاوة على الرسوم الجمركية المفروضة بموجب هذا القانون يستوفى رسم قدره واحد بالمائة عن قيمة جميع البضائع التي تدخل المملكة ، ما عدا البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب التعريفات الجمركية او بموجب الاعفاءات الخاصة في هذا القانون او البضائع المعفاة بموجب الاتفاقات . لا يشمل هذا الاستثناء الحالات التي لم ينص عليها صراحة في الاتفاقات .

رسوم معاينة الصادرات

المادة ٩ - يستوفى رسم قدره واحد في المائة من قيمة البضائع الصادرة باستثناء ما يلي :

- أ - ما يصدر من لدن جلالة الملك .
- ب - ما يصدر من قبل دوائر الحكومة .
- ج - ما يصدر من قبل أية بعثة دبلوماسية ، او قنصل مفوض في المملكة او اي من موظفي البعثة او القنصل المذكورين .
- د - مهات ولوازم البعثات الدينية والخيرية المعترف بها رسمياً .
- هـ - مهات ولوازم شركة بترول العراق .
- و - مهات ولوازم السكة الحديدية .
- ز - امتعة المسافرين الشخصية كما عرفت في المادة (٩٧) من هذا القانون .
- ح - اثاث البيوت المشار اليها في المادة (٩٨) .
- ط - منتجات المملكة الصناعية .
- ي - المواد المعفاة من الرسوم بموجب التعريفات .
- ك - البضائع الاجنبية المعاد تصديرها قبل تسديد رسومها الجمركية .
- ل - لمجلس الوزراء ، بتسبب من الوزير ، بقرار ينشر في الجريدة الرسمية تعديل احكام هذه المادة برفع الاعفاء عن اي بند فيها او اضافة اعفاءات اخرى .

اثان الرصاص

المادة ١٠ - يستوفى خمسة فلسات عن كل رصاصة تستعمل لتطبيق اغراض هذا القانون .

الرسوم الاخرى

المادة ١١ - تستوفي مصلحة الجمارك الرسوم الاخرى لحساب الخزينة أو البلديات أو الجهات العائدة لها هذه الرسوم عند استيراد البضائع الخاضعة لها وضمن الشروط المحددة لها في التشريعات الخاصة بها .

رسوم بضائع الترانزيت والمنطقة الحرة المسموح بها

للاستهلاك المحلي

المادة ١٢ - تستوفى الرسوم عن البضائع المارة بطريق الترانزيت ، والبضائع التي تخرج من المنطقة الحرة عندما يسمح الوزير بالتخليص عليها للاستهلاك المحلي وفق المادة الخامسة .

البضائع الناقصة أو المختلطة

المادة ١٣ - تخضع البضائع المختلطة أو الناقصة من المستودعات الرسوم الجمركية حسب التعريفات المعمول بها يوم وقوع الاختلاس أو النقص أو يوم اكتشاف وقوعه ، اما البضائع الناقصة على خلاف ما تقدم ، فتخضع للرسوم حسب التعريفات المعمول بها يوم وصول البضاعة التي اكتشف فيها النقص إلى الميناء للتخليص ولا ترد رسومها الا اذا برهن الناقل خلال ستة اشهر بوسائل تقنع بها السلطة بأن النقص أو الاختلاس لم يقع داخل المملكة .

رسوم ما يباع محلياً من البضائع المعفاة

المادة ١٤ - اذا بيعت البضائع المستوردة والمعفاة من الرسوم أو جرى تصريفها بصورة اخرى فتستوفى عنها الرسوم التي كان يجب استيفاؤها فيما لو استوردت هذه البضائع من قبل صاحبها الجديد بالتاريخ الذي تم فيه ذلك البيع أو التصرف .

الطرق المعينة

المادة ١٥ - يجري ادخال البضائع الى المملكة واخراجها منها ، أو مرورها عبرها بالطريق المعينة قانوناً .

اماكن تقديم الكشوفات واستلام البضائع

المادة ١٦ - كل بضاعة تدخل المملكة تسلم لمصلحة الجمارك وتدخل في مستودعاتها بعد ان يقدم الناقل الكشف (مانفستو) يبين فيه مفرداتها وأوزانها ومحتوياتها حسب النائج المدة لذلك وتبقى البضائع معتبرة ان في حيازة الجمارك الى ان يتم التخليص عليها . ان ايداع الكشوفات (مانفستو) المختصة بالبضائع من قبل الناقل يجب ان يتم في اقرب مركز جمركي من الحدود ، الا فيما يختص ببضائع التصدير فتخضع للقواعد والترتيبات التي يحددها الوزير .

النقل بطريق البر

المادة ١٧ - أ - ان جميع البضائع المستوردة او المصدرة بطريق البر يجب اقتيادها رأساً الى اول مكتب جمرك

هكذا من الأشهر

يحمل

يت

ان

تحرر

ملح

من الحدود او الى مكتب الاخراج المختص حسب الاقتضاء تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة (١٤٧) من هذا القانون ويترتب على الناقل ان يسلك الطرق المينة اثناء النقل .

ب- البضائع التي تتجاوز المكتب الجمركي المشار اليه آنفاً او التي تدخل اي مستودع قبل اقتيادها الى ذلك المكتب ، تطبق بشأنها العقوبات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ما لم يرخس لها بمراجعة مركز آخر .

المادة ١٨ - أ - لا يجوز استيراد اية بضاعة بأكثر من مانفستو واحد او ما يقوم مقامه موقع عليه من الناقل ومذكور فيه عدد الطرود وعلاماتها (ماركاتها) وارقامها وغلقاتها وانواعها واجناس البضائع ومنشأها والاماكن التي شحنت منها .

ب- يجب ان تدون البضائع الممنوعة في هذا المانفستو بتسميتها الحقيقية وانواعها وصفاتها واجناسها تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

ج- يحق لموظفي الجمارك معاينة المراكب التي تقل حوتها عن ١٥٠ طنّاً تجرأ ايا كانت جنسيتها سواء كانت راسية ام متجولة ضمن العشرين كيلو مترا من الشواطئ الاردنية الا الظروف القاهرة التي لها مبرر مشروع .

د - يحق لموظفي الجمارك ان يصدروا الى السفن مهما كان محمولها ولواؤها الموجودة في الموانئ الاردنية والداخلية او الخارجة من هذه الموانئ ، وان يبقوا فيها حتى انتهاء تفريغها وان يأمرؤا لدخولها بفتح الكوى والغرف والاقسام والخزائن والسناديق والبالات والبراميل وغيرها من الطرود والاعوية ، وان يتجروا بكل الوسائل جميع المشحونات .

هـ - ان السلطة مرخص لها بأن تضع تحت الحتم بالرصاص او بغيره البضائع المحتكرة او الممنوعة او البضائع الخاضعة لرسوم باهظة وعلى الريان ان ينظم عند الدخول الى المرفأ، لائحة بهذه البضائع اذا لم يكن موضوعاً بها مانفستو .

و - يحق لموظفي الجمارك ضمن العشرين كيلو مترا من الشواطئ الاردنية ان يصعدوا الى البواخر التي تزيد حوتها عن ١٥٠ طنّاً مهما كان لواؤها على ان يكتفوا بطلب نسخة عن المانفستو الاصلي وبالتأشير على المانفستو الاصلي ولا يحق لهم معاينة هذه السفن الا اذا كانت لديهم معلومات خاصة بوجود بضائع للتهريب .

ز - يقترب على ريان السفينة او وكيل شركة الملاحة الذي يمثلها خلال مدة (٣٦) ساعة لاحقة لوصول السفينة الى المرفأ وقبل تفريغ حوتها ان يسلم لمكتب الجمارك المانفستو الاصلي ونسخين عنه .

ح - ان كل مانفستو اصلي عائد لسفينة لا تقوم برحلات منتظمة للموانئ الاردنية وليس لشركات الملاحة التي تملكها وكلاء في مرفأ المملكة وكذلك كل مانفستو عائد لمركب شرعي يجب ان يكون مؤشراً عليه من قبل السلطات الجمركية في مرفأ الشحن .

ط - يحظر على كل سفينة مشحونة او فارغة الخروج من احد مرفأ المملكة ما لم تكن مصحوبة بمانفستو يتضمن المواصفات المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة .

النقل بالسيارات

النقل العادي

المادة ١٩ - ان ارساليات البضائع المستوردة بواسطة السيارات يجب ان ترفق في كل سفرة ولكل سيارة بمانفستو يكون عبارة عن جدول اجمالي بمجموع البضائع المنقولة تحت هذا الوضع ويذكر في هذا المانفستو اسماء المرسلين والمرسل اليهم وعدد الطرود وعلاماتها وارقامها وحسن غلقاتها ووزنها القائم وجنس البضاعة ومصدرها وقيمتها وقيمتها بالوزن أو العدد أو الحجم أو عند الاقتضاء بالوحدة النوعية اللازمة . يجب ان يكون المانفستو مهور بتوقيع الناقل وتأشير مكتب الجمارك المشحونة منه البضاعة أو اول مكتب جمركي في المملكة دخلت منه البضاعة ، ويودع هذا المانفستو حال وصول السيارة في مكتب الجمارك .

النقل بطريق الترانسيت الدولي

المادة ٢٠ - ان البضائع التي تستوردها تحت وضع الترانسيت الدولي شركات النقل بالسيارات المأذونة ، يجب ان تكون مرفقة في كل سفرة لكل سيارة بمانفستو وحيد ، على ان تكون هذه المانفستات مهيورة بتوقيع معتمد شركة النقل المفوض وتوقيع سائق السيارة وتأشير مكتب الجمارك المشحونة منه البضاعة أو اول مكتب جمركي اردني تدخل منه . يودع هذا المانفستو ، حال وصول السيارة في مكتب المقصد الاردني .

النقل بالسكك الحديدية

النقل العادي

المادة ٢١ ان البضائع المستوردة بالسكك الحديدية ، يجب ان ترفق بلائحة شحن تقوم مقام المانفستو ، يذكر فيها عدد الطرود وعلاماتها وارقامها والغلقات على انواعها ونوع البضائع . يجب ان تكون هذه اللوائح مهيورة بتوقيع معتمد شركة سكة الحديد المفوض وتوقيع رئيس القطار وتأشير مكتب الجمارك الذي شحنت منه البضاعة أو تأشير اول مكتب جمركي اردني دخلت منه .

النقل بطريق الترانسيت الدولي

المادة ٢٢ - ان البضائع المستوردة بالسكك الحديدية ، يجب ان ترفق بلائحة شحن تقوم مقام المانفستو ، يذكر فيها عدد الطرود وعلاماتها وارقامها والغلقات على انواعها ونوع البضائع . يجب ان تكون هذه اللوائح مهيورة بتوقيع معتمد شركة سكة الحديد المفوض وتوقيع رئيس القطار ، وتأشير مكتب الجمارك الذي شحنت منه البضاعة أو تأشير اول مكتب جمركي اردني دخلت منه .

النقل بطريق الترانسيت الدولي

المادة ٢٣ - ان البضائع المستوردة بواسطة السكك الحديدية تحت وضع الترانسيت الدولي يجب ان تكون مرفقة بورقة الطريق التي تقوم مقام المانفستو وتربط بها البيانات الخاصة المعروفة بالاوراق الاجالية والمذكور فيها عن كل طرد علامته ، وارقامه ، ونوع البضاعة ، والوزن القائم ، والحجم . . . الخ اذا كانت البضائع تؤدي الرسوم على اساس الوزن او القياس ، او على اساس وحدة نوعية اخرى ، اما البضائع التي تؤدي الرسوم على اساس القيمة أو البضائع الممنوعة ، فيجب بيان وزنها القائم وقيمتها ، في آن واحد .

هكذا من الأشغال

يجعل

ين

اد

تحر

ملح

احكام مشتركة للنقل بالسكك الحديدية والنقل بالسيارات

المادة ٢٣ - تطبق على انواع النقل هذه احكام المادة (٢٦).

النقل بطريق الجو

المادة ٢٤ - يجب على الناقل ان ينظم دفئا (مانفستو) يحتوي على وصف البضائع المنقولة بطريق الجو ونوعها، ويجب ان تبقى نسخة طبق الاصل عن هذا الكشف في الطائرة وان تقدم عند الطلب للموظفين المكلفين وموظفي الجمارك.

يجب على الطائرات التي تقوم بجولات دولية ان تخط عند الذهاب وعند الاياب في المطارات الجمركية.

النقل بطريق البريد او بالطرود البريدية

المادة ٢٥ - ان استيراد البضائع بواسطة البريد المراسلات او بالطرود البريدية يقبل به ضمن الشروط التي يقردها الوزير.

احكام مشتركة بين الاستيراد والتصدير

المادة ٢٦ - أ - لا يجوز تحت طائلة العقوبات المنصوص عنها في القانون ان يذكر في المانفستو او في لوائح الشحن او اوراق الطريق (عدة طرود مقفلة) مجموعة بأية طريقة كانت على انها وحده.

ب - على رابطة المراكب ان يبرزوا لموظفي الجمارك عند الدخول والخروج بالصل الشحن التي يجب ان تكون لديهم.

ج - فيما عدا الاستثناءات التي تمنحها السلطة، لا يمكن تفريغ أية بضاعة من اية باخرة او ماعونه او زورق او تحميل اية بضاعة على اية باخرة او ماعونه او زورق بدون ترخيص من قبل موظفي الجمارك وبدون حضورهم وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

د - لا يجوز ان تشحن من المملكة أو إليها بضائع خاضعة لاية معاملة جمركية بموجب هذا القانون الا للمراكز التي يوجد فيها دوائر خولة حق اتمام المعاملات الجمركية كما لا يجوز فتح اية وسيلة من وسائل النقل فيها بضائع تابعة للمعاملات الجمركية دون حضور موظف الجمارك، وكل بضاعة تشحن او تقمح بصورة مخالفة تعتبر مهربة وتطبق بحق الناقل العقوبات المنصوص عليها بشأن تهريب البضائع.

هـ - يجوز للوزير في الحالات التي يقررها ان يصرف النظر عن اي تبان بين شكل وتفاصيل لوائح الشحن (المانفستو او ما يقوم مقامه) المشار إليها في هذا القانون وبين اللوائح التي تقدم من الناقل اذا ما اقتنع ان ذلك التبائن لا يمكن ان يؤدي الى تلاعب او خسارة في مصلحة الخزينة.

البيانات الجمركية التفصيلية وصفتها الاجبارية

المادة ٢٧ - ان كل معاملة تخلص بضاعة من الجمارك يجب ان يتقدم بها بمقتضى احكام المادة (١٦) بصورة اجبارية ايداع البيان الجمركي التفصيلي بمعد النسخ التي تحددها السلطة على النماذج المخصصة موقعا من الناقل.

ويجب ان تحرر هذه البيانات وفقا لمنطوق التعريفه وعند الاقتضاء وفقا للنص الذي يمنح او يفرض وضعها خاصا وبصورة خاصة، يجب تسمية الاصناف التي يمكنها ان تستفيد من وضع مفضل طبقا للنص الخاص الذي يمنح هذا الوضع.

ان تسمية البضاعة يجب عند الاقتضاء ان تتبع تسميتها في التعريفه.

مسؤولية الناقل

المادة ٢٨ - أ - يجب ان تحتوي البيانات الجمركية على جميع الدلائل اللازمة لتطبيق الرسوم الجمركية والرسوم المختلفة والانظمة والمعاملات وتدابير المراقبة ويجب ان تشمل هذه البيانات بوجه خاص على نوع البضاعة ووزنها وقيمتها ومنشأها ومكان شحنها وعلامات الطرود وارقامها وعددها واسم وسيلة النقل ونوعها وتاريخ دخول البضاعة للمستودع وتوقيع الناقل، واسم المرسل اليه الحقيقي، وهذا في الاستيراد، اما في التصدير فيذكر مقصد البضاعة واسم المرسل اليه الحقيقي واسم الناقل.

ب - لا يجوز ان يتضمن البيان الجمركي الا بضائع عائدة للمانفستو واحد او لائحة شحن واحدة. اما البضائع التي تخرج من المستودعات الخاصة او العامة او من المناطق الحرة فتطبق بشأنها الترتيبات التي يضعها الوزير.

تسجيل البيانات

المادة ٢٩ - ان البيانات المنظمة وفقا لاحكام المواد (١٦ و ٢٧ و ٢٨) تسجلها المراكز الجمركية المختصة بعد التحقق من موافقتها لهذه المواد بتاريخ اليوم الذي تقدم فيه بترتيب استلامها واتباع سلسلة من الارقام غير منقطعة وسنوية.

التغيير في البيانات

المادة ٣٠ - لا يجوز اجراء اي تغيير في البيان بعد ان يقدم الى موظف الجمارك المسؤول، على انه اذا اكتشف الناقل اي خطأ في البيان قبل ان يتخذ موظف الجمارك اية اجراءات عليه، فيجوز لموظف الجمارك المسؤول ان يسمح للناقل بتصحيح ذلك الخطأ ويوقع على التصحيح بحضوره، كما يوقع موظف الجمارك المسؤول تحت هذا التصحيح بالتاريخ والوقت الذي تم فيه ذلك التصحيح.

ان المنع المنصوص عليه في هذه المادة لا يشمل مبدئيا تغييرات الوضع ما دامت الرسوم لم تصنف بعد، وفي حالة وجود خلاف لا يسمح بالتغييرات العائدة للوضع الا بعد حل الخلاف، يحظر على موظفي الجمارك اجراء اي تعديل في البيانات مهما كان السبب.

تحديد قيمة البضائع واثبات منشأها

المادة ٣١ - أ - من أجل تعيين مقدار الرسوم المتوجبة على البضائع المستوردة تعتبر قيمة البضاعة في مصدرها أو محل شرائها أو مكان شحنها بيوم التخليص عليها يضاف الى ذلك مصاريف الشحن والتأمين والعمولة وأية نفقات اخرى تلحق بالبضاعة حتى وصولها الى اول مركز جمركي يخول بالتخليص على البضاعة المستوردة ولو لم يتم التخليص عليها في ذلك المركز.

هكذا من أهل

يحمل
من
أو
تحت
معد

ب- يكون اثبات ثمن الشراء ومنشأ البضاعة بتقديم جميع الفواتير الاحلية والاوراق التي تبين ثمن البضاعة في المكان الذي اشترت منه واجرة شحنها وتنفقات تأمينها واية مصاريف اخرى حتى وصول البضاعة الى مركز التخليص .

ج- يشترط ان تكون الفواتير الخاصة بأثمان البضائع مصدقة عليها من قبل الغرف التجارية أو الصناعية أو الهيئات المماثلة في البلدان المصدرة ومن قبل القناصل الاردنيين في المصدرة في حالة وجود تمثيل اردني في تلك المدن وفي حالة عدم وجود ممثلين اردنيين يكتفى بتصديق الغرف التجارية أو الصناعية أو الهيئات المماثلة .

د- عند عدم ابراز اية وثيقة من الوثائق المطلوبة ، أو اذا كانت الفواتير غير مصدقة حسب الاصول ، او اذا لم يقتنع موظف الجمارك بصحة اية وثيقة من الوثائق السالفة الذكر فعليه ان يرفض البضاعة في الاجراءات الجمركية للتخليص على البضاعة بان يحيل الامر الى السلطة لاحداث تعليمات بشأن الاجراءات الواجب اتباعها . يحق للسلطة ان تسمح بأنقام التخليص لقاء غرامة لا تتجاوز نسبتها ٢٠٪ من قيمة البضاعة عن اية وثيقة مطلوبة لم تبرز عند التخليص أو خلال المدة التي تحددها بموجب تعليماتها .

هـ- اذا ادعى الناقل بفقدان اية وثيقة لازمة وتعذر عليه الحصول على صورة عنها فعليه قبل مبادئة الاجراءات الجمركية ان يمدون على البيان شرحاً يصرح فيه بذلك ، وبأنه يقبل تخمين الجمارك بصورة قطعية .

و- تثنى البضائع من تخن الجمارك المسؤول وتقابل تلك الاثمان مع الاسعار المدرجة في البيان من قبل الناقل .

ز- اذا اختلف الناقل والتمن على اسعار البضائع يحال الامر الى السلطة لاعطاء القراو في هذا الشأن ، فان لم يقبل الناقل قرار السلطة فله ان يطلب استيفاء الرسوم (والغرامات ان وجدت المتحققة على هذه البضاعة عيناً وعلى السلطة ان تستوفي هذه الرسوم والغرامات على الوجه التالي:

١- تستوفي عيناً ما يعادل رسوم وغرامات الاستيراد المتحققة على البضاعة سيف بالسعر والمصاريف المدونة في البيان المقدم من الناقل .

٢- بعد استيفاء الغرامة (ان وجدت) بحسب ما ورد في الفقرة (١) - تقوم السلطة بتحقيق الرسوم على المتبقي من البضائع بالسعر والمصاريف المدونة في البيان ، وتستوفي عيناً ما يعادل هذه الرسوم على ان تحسب اثمان البضائع المأخوذة عيناً بسعرها وكلفتها حسب البيان مع ما يصيبها من الرسوم باستثناء رسوم وغرامات الاستيراد .

٣- في الحالات التي يكون فيها قسم من الرسوم متحققة على اساس القيمة والقسم الاخر على اساس الوزن او الحجم او العدد تكتفي مصلحة الجمارك باستيفاء ما يعادل الرسوم والغرامات المتحققة على اساس القيمة بنفس الطريقة الموضحة في الفقرتين (٢ و١) اعلاه ويبقى استيفاء الرسوم عن الاقسام الاخرى بحسب الفئة المحددة في التعريف .

٤- غير انه اذا كانت طبيعة البضاعة لا تسمح باخذ جزء من الارشالية تكون قيمته مساوية للرسوم المستحقة تماماً ، وانما تستوجب اخذ نصف تزيد قيمته على هذه الرسوم للمستورد اذا قبلت السلطة ذلك ان يعطي لمصلحة الجمارك نصفاً آخر قيمته اقل من الرسوم ويدفع الباقي قدماً على اساس ثمين الجمارك وبالعكس ، اذا كانت القيمة الموضحة للبضاعة التي يقع عليها الاختيار

تزيد على الرسوم المستحقة على الارشالية بأكملها فعلى الجمارك ان يدفع للمستورد قيمة الفرق مضافاً اليها ٥٪ .

واذا كانت الارشالية غير قابلة للتجزء للسلطة ان تأخذها وترد للمستورد القيمة التي يكون قد اوضحها مضافاً اليها ٥٪ .

٥- يكون انتخاب البضائع المأخوذة عيناً بموجب احكام هذه المادة من حق مأمور الجمارك المختص وحده دون ان يكون مقيداً بوجه من الوجوه .

٦- تباع البضاعة المأخوذة عيناً بهذه الصورة بالمراد العلني فوراً من قبل مأمور الجمارك المختص ، الا اذا رأت السلطة ان مصلحة الخزينة تقضي بخلاف ذلك .

الفواتير

المادة ٣٢ - أ- يجب ان تبين الفاتورة التي تقدم الى الجمارك من اجل التخليص على بضاعة واردة ما يلي :

١- تاريخ تنظيمها .

٢- اسم مرسل البضاعة وعنوانه .

٣- اسم مستورد البضاعة وعنوانه .

٤- نوع البضاعة .

٥- سعر وحدة البضاعة وقيمتها الاجمالية .

٦- اية مصاريف اضافية دفعت من قبل مرسل البضاعة .

٧- كمية البضاعة ووزنها القائم والصافي .

٨- عدد الطرود وارقامها وعلاماتها وأوزانها وقياساتها ومحتوياتها .

٩- منشأ البضاعة وواسطة النقل والمكان الذي شحنت منه .

ب- لكي تقبل الفاتورة يجب ان يذكر فيها تاريخ يتفق وتاريخ شحن البضائع العائدة لها من مكان ارسالها وكل مدة تقتضي بين تاريخ الشحن وتاريخ تنظيم الفاتورة يجب تبريرها بصورة يقتنع بها موظف الجمارك المسؤول .

صلاحية السلطة بالطعن في صحة الوثائق

المادة ٣٣ - ان ابراز المستندات والوثائق المشار اليها في المادة (٣١) لا تقيد السلطة التي لها حرية الطعن في حقيقة هذه المستندات ويكون قرارها في هذا الموضوع قطعياً .

الاستثناءات من تصديق الفواتير

المادة ٣٤ - يستثنى من تصديق الفواتير ما يلي :

أ- كل فاتورة لا تتجاوز قيمتها (٢٠) ديناراً (حسب تقدير مأمور الجمارك المختص) .

ب- البضائع المغفاة الواردة الى الاشخاص والشركات والهيئات الرسمية وغير الرسمية التي تتمتع بحق الاعفاء من الرسوم الجمركية .

هكذا من أشهر

بجمل

بم

اد

تح

ملد

- ج - البضائع الواردة من البلدان العربية وتكون من منتجاتها او مصنوعاتا .
د - اية هيئة او مؤسسة او جهة يوافق مجلس الوزراء العالي على استثنائها بتسليم من الوزير .
هـ - مستوردوا البترول والزيوت (ما يتعلق بفواتير الزيوت والمواد المشتقة فقط) .

تجزئة الارشالية

المادة ٣٥ - لا يجوز تجزئة ارشالية من البضائع ، اني انه اذا وردت ارشالية فلا يحق انهاء معاملة جزء منها وتأخير الباقي بل يجب ان ينظم بامل الارشالية بيان واحد وتم الاجراءات الجمركية وفق ذلك الا ان يجوز للوزير عندما يرى اسباباً مبررة للتجزئة ان يسمح بها بالشكل الذي يراه شرط ان لا يترتب على هذه التجزئة اية خسارة تلحق بالحزينة باي وجه من الوجوه .

العلامات الدالة على المنشأ

المادة ٣٦ - يجوز الزام المستوردين بوضع العلامات (الماركات) الدالة على المنشأ على المنتجات الاجنبية المستوردة الى المملكة ، بقرارات خاصة تصدرها السلطة .

تحدد هذه القرارات (لكل نوع) من المنتجات الأجنبية ، الشروط التي يجب مراعاتها في وضع علامات المنشأ وكذلك الشروط اللازمة لتطبيق هذه القرارات .

يحظر بصورة مطلقة الاستيراد او الادخال الى المستودع او الى المنطقة الحرة او المرور بطريق الترانزيت ، لجميع البضائع الأجنبية الطبيعية او المصنوعة التي تحمل هي نفسها او على غلافاتها او صناديقها او بالاتها او على ظروفها او عصائبها .. الخ ، علامة مصنع او متجر او اي اسم او اشارة او دالة ايا كانت من شأنها ان توهم ان هذه البضاعة قد صنعت في المملكة او ان منشأها هو المملكة .

الغاء البيانات

المادة ٣٧ - يحق للسلطة ان تلغي البيانات التي لسبب يعود الى مقدم البيان لم تنه للمعاملات العائدة لها خلال مدة خمسة عشر يوماً كاملة ابتداء من تاريخ تسجيل هذه البيانات .

وفي هذه الحالة يجوز للسلطة ان تطلب معاينة البضائع وفق نصوص هذا القانون ويمكن اجراء هذه المعاينة في غياب مقدم البيان اذا لم يلب الدعوة الموجهة اليه لحضور المعاينة .

البيانات الموقته

المادة ٣٨ - يجوز للناقل بناء على ترخيص من مأمور الجمرك المختص وقبل تقديم البيان ان يفحص البضائع العائدة له تحت اشراف المأمور ، وان يأخذ عينات منها للتحقق من نوعها ، او قيمتها ، او كميته ، وتؤدي عن هذه العينات الرسوم المتوجبة .

الكشف ومعاينة البضائع

المادة ٣٩ - تقتض الظروف وتفرّد محتوياتها وترزق من قبل الناقل بحضور مأمور الجمرك المختص الذي يقابل محتوياتها بالبيان والوثائق الاخرى المقدمة منه فاذا ظهر نقص يشار الى ذلك في البيان ، واذا ظهرت

بضائع لم تدرج في الوثائق المرفقة ، فتعتبر تلك البضائع مهربة وتضبط ويعرض الناقل للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، على انه اذا اقتنعت السلطة بأنه لم يكن هناك سوء نية للتملص من دفع الرسوم عن تلك البضائع او من اية قيود اخرى فلها ان تكتفي باستيفاء ضعف الرسوم القانونية المستحقة الا اذا ارتأت قبول مبلغ اقل من ذلك .

لأمور الجمرك المسؤول الحق في معاينة كافة الارشالية او اي جزء منها وله ايضاً معاينتها أكثر من مرة اذا رأى ذلك ضرورياً .

المعاينة الفنية والصحية

الصحة

المادة ٤٠ - أ - اذا اشبه مأمور الجمرك المختص بوجود تلف أو فساد في بعض البضائع المستوردة من انواع المأكولات أو المشروبات ، أو الدخان ، أو اي شيء يعرض الصحة العامة للخطر ، فله الحق في ارسال عينات من هذه المواد للفحص من قبل الدوائر المختصة أو ارباب الخبرة ، واذا قررت الجهات المختصة المذكورة عدم صلاحها للاستعمال تتلف بحضور هيئة مؤلفة من مأمور الجمرك المختص وموظف من الدائرة الفنية أو احد ارباب الخبرة وبحضور الناقل ، واذا تعذر حضور الناقل فيكتفي بالتدوين المذكورين .

ب - ان نفقات التحليل والاتلاف عائدة على الناقل ويجوز للسلطة ان تقوم بدفع هذه النفقات على حسابه على ان تحصل منه وفق الاصول القانونية وتعتبر من الاموال الاميرية المستحقة الاداء .

ج - يجوز للسلطة حسب الشروط التي تحددها ان تسمح باعادة تصدير مثل هذه البضائع اذا طلب الناقل ذلك .

المعاينة الفنية

المادة ٤١ - يجوز للسلطة (كلما وجدت ذلك لازماً) ان تحيل للدائرة الفنية المختصة أو لاية جهة ذات خبرة اية بضاعة مستوردة لمعاينتها فنياً ، وذلك بقصد معرفة طريقة تركيبها أو تكوينها ، أو طريقة استعمالها أو لاي سبب آخر .

معاينة المسافرين

المادة ٤٢ - أ - على المسافرين الداخلين الى المملكة أو الخارجين منها ان يتقدموا الى مكتب الجمرك المختص ليعملوا بما معهم تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - تفتش حقائب المسافرين وما يوجد معهم من طرود من قبل مأمور الجمرك المختص وله ايضاً ان يقوم بمعاينة وتفتيش اشخاص المسافرين على انه لا يجوز ان تفتش المرأة الا من قبل امرأة .

ج - تستوفي الرسوم الجمركية عن البضائع التي بحوزة المسافرين وفق التعليمات التي يصدرها الوزير لهذا الغرض .

هكذا من الأشغال

يحمل

بـ

أو

تحت

ملف

تأدية الرسوم

المادة ٤٣ - ان البضائع هي رهن الرسوم ، ولا يمكن سحبها من الجمارك الا بعد تأديتها وعلى الموظفين المكلفين باستيفاء الرسوم ان يعطوا بها ايضاً حسب النموذج المخصص .

رسوم بضائع الحكومة

المادة ٤٤ - ان البضائع المستوردة لحساب الدوائر الحكومية اما باسمها او لحسابها تخضع لتأدية الرسوم الجمركية وفقاً لاحكام المادة ٤٥ . مع مراعاة احكام المادة ٨٢ .

المادة ٤٥ - تنظم بيانات البضائع الماندة للحكومة حسب احكام المادتين ٢٧ و ٢٨ من هذا القانون ، على انه يحق للسلطة ان تصرف النظر عن تقديم اية وثيقة تعذر ابرازها .

في الحالات التي يكون الرسم فيها متوجبا على الحكومة ، يحق للسلطة بعد انتهاء الكشف الساج بسحب البضائع المقدمة بياستها على الصورة فوراً قبل دفع الرسوم وضمن الشروط التي تقرها .

اما البضائع الواردة لحساب الحكومة وتكون رسومها متوجبة على الافراد فتطبق بشأنها الاجراءات والاحكام المطبقة على البضائع التجارية .

البضائع المتنازل عنها

المادة ٤٦ - أ - البضائع التي تنازل عنها اصحابها باقرار كتابي تنقل في الحال الى مكان خاص في مستودعات الجمارك وتدون في سجلات البضائع غير المطالب بها حيث تباع بنفس الطريقة المتبعة في بيع البضائع المأخوذة عينا .

ب - الاشياء الجزئية التي توجد في المخازن والارصفة دون ان يعرف مصدرها او صاحبها ، تعامل معاملة البضائع المتنازل عنها ، ويجب عند استلامها وقبدها ، فتحها لمعرفة محتوياتها .

المنطقة الجمركية

المادة ٤٧ - المنطقة الجمركية هي المنطقة التي يكون بها مركز جمركي للتخليص ، وتشمل مكاتب الجمرك والمستودعات وارصفته واراضه ، وللسلطة الحق في ان تبعد من المنطقة الجمركية في اي وقت جميع الاشخاص الذين ترى ان وجودهم في المنطقة الجمركية المذكورة غير مرغوب فيه .

المستودعات

المادة ٤٨ - تشمل مستودعات الجمارك ، الابنية والارصفة والاراضي الفضاء التي تملكها او تستأجرها لحفظ البضائع الواردة قبل التخليص عليها ، كما تشمل المستودعات ، الاراض المواق على ان تحزن فيها بضائع لم تدفع رسومها الجمركية ، وتعتبر هذه المستودعات جزءاً من المنطقة الجمركية .

رفض ادخال اصناف من البضائع للمستودعات

المادة ٤٩ - أ - يجوز لأمر الجمارك المسؤول ان يرفض قبول اية بضائع في المستودع اذا لم يكن فيه مكان كاف لها ، أو كان نوع البضاعة أو حجمها يجعل وضعها في المستودع غير مستحسن أو غير ممكن ، وعلى الناقل ان يحتفظ بهذه البضاعة بالطريقة والشروط التي تعينها السلطة الى أن يتم التخليص عليها .

ب - لا يسمح بادخال او تفريغ المواد القابلة للاشتعال والمواد الفارضة أو المفرقة مع البضائع العادية في المستودع وكذلك البضائع التي تظهر عليها علامات الفساد والتلف ، والبضائع التي قد تعرض المستودع الى اخطار بوجودها أو التي تضر البضائع التي تجاورها ، وكذلك البضائع المنفرطة والبضائع التي يتطلب حفظها انشاءات خاصة .

ج - البضائع القابلة للتلف مثل الخضار والفواكه والزبدة واللحوم المثلجة والحيوانات الحية ، والمزروعات وغيرها ، اذا مضى على دخولها المستودع ٤٨ ساعة ولم تسلمها الناقل ، تباع من قبل مأمور الجمارك بالمراد العلني أو بالطريقة التي يراها ملائمة وتقيدها امانة حتى اذا طالب بها أصحابها خلال سنتين ترد اليهم بعد أن تحسم منها الرسوم والتفقات واذا لم يطالب بها خلال هذه المدة تصبح حقاً للخزينة ، ويحق للناقل تسليم البضاعة بعد الاعلان وقبل اتمام البيع ، شرط تسديد نفقات الاعلان واية مصاريف اخرى انفقها مصلحة الجمارك بسبب تاخير تسليمها بالاضافة الى الرسوم المتحققة .

اخراج البضائع من المنطقة الجمركية

المادة ٥٠ - يجب ان تكون جميع البضائع التي تخرج من المنطقة الجمركية مصحوبة باذن اخراج قانوني من مأمور المستودع المسؤول ، سواء اكانت خاضعة للرسوم او معفاة منها ، ولا يجوز اخراج بضائع من غير الباب المخصص لخروجها الا باذن خطي من مأمور الجمارك المختص .

نقل البضائع من جمرک لآخر

المادة ٥١ - أ - يجوز نقل البضائع من جمرک الى آخر بقصد انتهاء معاملاتها الجمركية بعد اتمام الاجراءات الآتية :
أ - تقديم فواتير الطرود المراد نقلها مع اذن التسليم واية اوراق تتعلق بتلك الطرود الى الجمرک المطلوب نقلها منه .

ب - ختم الطرود بالراس من قبل الجمرک وتسليمها للناقل بعد أن يمتدح خطياً باستلامها وباختام صحيحة وان يتعهد بايصالها الى المحل المراد نقلها اليه بنفس الحال التي استلمت بها وذلك ضمن الشروط والتحفظات والضمانات التي تقررها السلطة .

٢ - اذا وجد ان ختم احد الطرود اثناء تسليمها للجمرک المرسل اليه مكسوراً او مشتبهاً به يفتح الطرد فوراً بحضور مأمور الجمرک والناقل وينظم ضبط محتوياته ، وتعتبر البضائع الناقصة مهربة ويعاقب الناقل بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير عن كل طرد وجدت محتوياته ناقصة او لوحظ

هكذا من الأشغال

بجل

ين

ار

محر

ملم

بانه فتح ووقع به تلاعب وذلك بالاضافة الى الرسوم والعقوبات الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون بشأن البضائع المهربة .

٣ - البضائع المنقولة على هذه الصورة يرفق بها كشف ماقتسم من قبل مركز الجمرك المنقولة منها يتضمن اوزانها وكمياتها وعدد طرودها واولادها .

واي تبين بين التفصيلات الواردة في الكشف الاصلي المقدم من الناقل وحقيقة البضاعة يجب ان يبلغ عنه بتنظيم ضبط اصولي ترفق نسخة منه مع الكشف المرسل للمركز المنقولة اليه البضاعة .

على المراكز المنقولة منها البضاعة ان تبلغ السلطة والمراكز المنقولة اليها البضاعة في كل حالة عن كل بضاعة يجري نقلها على هذه الصورة في نفس الوقت الذي تنقل فيه .

يتوجب على المراكز المنقولة منها هذه البضائع التثبت من وصولها لمقاصدها في الوقت المقدّر لها .

السلاح بإنشاء مستودعات خاصة وعامة

المادة ٥٢ - للوزير ان يرخص بإنشاء مخازن استيداع خاصة وعامة ضمن الشروط والتحفيزات والضمانات التي يحددها لايداع البضائع التابعة للرسوم الجمركية عند استيرادها للمرة الاولى ، وله كذلك ان يلغي هذا الترخيص في أي وقت دون بيان الاسباب . للوزير ان يصدر التعليمات التي تنظم كيفية ايداع البضائع المذكورة وطريقة الاشراف عليها والاجور التي تستوفى عنها ويحق له كذلك ان يعدل هذه الاجور .

مستودعات البترول الخاصة

المادة ٥٣ - يجوز الترخيص للأفراد او الشركات الصناعية او التجارية او البلديات بإنشاء مستودعات خاصة للبترول ، وينتج الحق بإنشاء هذه المستودعات بموافقة مجلس الوزراء الحالي بناء على تنسيب من الوزير بعد أخذ رأي الدوائر ذات العلاقة . يخضع انشاء المستودعات المذكورة للشروط والضمانات التي يحددها الوزير .

اجور العتاله

المادة ٥٤ - ١ - تستولي اجور العتاله في المراكز التي يقوم فيها عتالوا الجمارك بتفريغ البضائع في المنطقة الجمركية وتستوفى هذه الاجور عن جميع البضائع التي تجرى عليها المعاملات الجمركية حسب التعريف الآتية :
أ - ٢٠ فلساً عن كل ١٠٠ كجم او جزء منها عن الطرود التي لا يزيد وزن الواحد منها على خمسين كجم .

ب - ٣٠ فلساً عن كل ١٠٠ كجم عن الطرود التي يزيد وزن الواحد منها على خمسين كجم .
ج - ٢٠ فلساً عن كل طرد من امتعة المسافرين الشخصية .

تشمل هذه الاجور اجرة تفريغ البضائع في المنطقة الجمركية واخراجها من المستودعات .

د - يستوفي نصف الاجور المبينة اعلاه عند نقل البضائع من مستودع لآخر بطلب الناقل .

هـ - يستوفي ربع الاجور عندما يسمح بالتخليص على البضاعة دون تفريغها في المنطقة الجمركية .

٢ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير تعديل هذه الاجور بقرار ينشر في الجريدة الرسمية .

رسوم الاحتفاظ

المادة ٥٥ - ١ - يحق للناقل ابقاء البضاعة في مستودعات الجمارك مدة لا تزيد عن خمسة أيام من تاريخ دخولها وتشمل الحصة أيام يوم دخول البضاعة إلى المستودع ويوم خروجها منه وبعد انتهاء هذه المدة تستوفى عنها رسوم الاحتفاظ كما يلي :

فلس

التبغ والسكرات والكحول ١٠٠ في اليوم عن كل ١٠٠ كيلوغرام أو أي جزء منها .
البضائع الاخرى ٥٠ في اليوم عن كل ١٠٠ كيلوغرام أو أي جزء منها .
أمتعة المسافرين ٢٠ في اليوم عن كل طرد .

يستوفى نصف هذه الرسوم عن البضائع التي تبقى على الارصفة أو في العراء ضمن المنطقة الجمركية .

٢ - إذا لم تحسب البضائع من مستودعات الجمارك خلال شهر واحد من تاريخ ادخالها يعلن عنها مأمور الجمرات المختص في الجريدة الرسمية أو في احدى الجرائد المحلية ، وبعد مرور شهر من تاريخ الاعلان تباع البضاعة بالمراد العلني تحت اشراف لجنة من اثنين من موظفي مركز الجمرات المختص وعضو من المجلس البلدي أو من الغرفة التجارية ، والسلطة غير مسؤولة عن أية خسائر تلحق بالبضاعة من جراء البيع بالصورة سالفه الذكر .

٣ - على اللجنة المكلفة ببيع البضائع المشار اليها اعلاه أن تنظم كشفاً بفردات البضاعة وأنواعها وكمياتها وأوزانها ومنشأها ان أمكن .

٤ - تحسم من ثمن المبيع الرسوم الجمركية وأية رسوم ومصاريف أخرى ترتبت على البضاعة وما تبقى يقيد في حساب الامانات ، فإذا لم يطالب بها خلال سنتين من تاريخ البيع تصبح حقاً للخزينة .

الاستثناء من رسوم الاحتفاظ

المادة ٥٦ - تستثنى البضائع التالية من رسوم الاحتفاظ المذكورة في المادة (٥٥) من هذا القانون :

أ - ما يرد باسم جلالة الملك أو لحسابه .

ب - ما يستورد من قبل الدوائر الحكومية .

ج - البضائع التي تتأخر في المستودع لاجل فحصها من أية دائرة فنية أو بسبب الحجز من لدن الحكومة وكذا التي تتأخر بسبب الاجراءات الجمركية عندما يكون التأخير قد نشأ عن الموظف المختص أو عن السلطة .

كل هذا من الأدلة

بجمل

في

اد

تح

م

م

المادة ٥٧ - لمجلس الوزراء بتسليم من الوزير تعديل رسوم الاحتفاظ المنصوص عليها في المادة ٥٥ من هذا القانون وإضافة أي استثناء منها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية .
وله كذلك أن يعفى من هذه الرسوم بعد تحققها .

البضائع الداخلة الى المستودع بطريق الخطأ

المادة ٥٨ - إذا ثبت أن بضاعة أدخلت الى المستودع بطريق الخطأ يجوز للوزير أن يسمح بإخراجها دون دفع رسوم احتفاظ عنها لمدة شهر واحد من تاريخ ادخالها للمستودع .

مهلة الاحتفاظ بالبضائع في المخازن الخاصة والعامة

المادة ٥٩ - أ - يسمح بتخزين البضائع التي وافقت السلطة على ادخالها في مستودع عام أو خاص لمدة سنة واحدة من تاريخ ادخالها إلا إذا نص في الموافقة على مدة أقل ، ويجوز للسلطة لأسباب تقتضيهما تحديد هذه المدة لسنة أشهر فقط .

في حالة عدم دفع الرسوم في نهاية المهلة تعلن السلطة عن بيع البضاعة بالزاد العلني وتباع خلال اسبوع واحد من تاريخ الاعلان .

ب - يؤخذ من ثمن المبيع الرسوم المتحققة والتنفقات والاجور التي لحقت بالبضاعة أثناء التخزين وبعد وما زاد عن ذلك يقيد في حساب الامانات حيث يجري رده لصاحب الاستحقاق .

ج - إذا لم تف ائان المبيع لتسديد الرسوم والتنفقات والاجور فتسدد الرسوم أولا ، وإن لم تكن كافية أيضاً لتسديد الرسوم فيعتبر ثمن المبيع بدلا من الرسوم بالفا ما بلغ اما الزيادة عن مقدار الرسوم فتؤخذ منها أولا التنفقات ، وما زاد للاجور وصاحب البضاعة .

الترانزيت

احكام مشتركة للترانزيت العادي والترانزيت الدولي

المادة ٦٠ - ١ - يمكن إرسال البضائع التي هي من منشأ اجنبي بطريقة الترانزيت العادي أو الترانزيت الدولي سواء أدخلت هذه البضائع من الحدود البرية أو البحرية لتخرج مباشرة من حدودها بريا أو بحرية ، أو كانت مرسلة بطريق البر من مكتب أو مستودع أو منطقة حرة على الحدود أو من الداخل الى مكتب آخر أو مستودع آخر أو منطقة حرة أخرى .

أن عمليات الادخال والاخراج لا يمكن أن تجري الا عن طريق المراكز التي تعينها السلطة .
عند وصول البضائع الى مكتب المقصد ، يجوز اعطاؤها كل الاتهامات التي كانت ممكنة أو استوردت هذه البضائع مباشرة عن طريق هذا المكتب ، يصرح بالوضع الذي يطبق نهائياً وينظم البيان ، ويجري المراجعة حسب القواعد المبينة في المادة (٢٧) وما يليها .

إذا كانت البضائع متوجهة الى بلد اجنبي يتوقف مبدئياً اعطاء اراء سندات التمهيد المكفولة أو السندات التي تقوم مقامها أو رد التأمينات ، على إبراز شهادة من جمارك بلد المقصد تثبت وصول البضائع .

تحدد السلطة الضمانات والتحفظات البضائع المارة بطريق الترانزيت في حدود مهلة لتقديم شهادة الوصول من جمارك المقصد ، ولها أن تعفى من تقديمها وإن استبدلتها بالثبانات الأخرى يعود لها امر تحديثها .

٢ - تحرم من الترانزيت :

أ - البضائع التي تحمل علامات (ماركات) كاذبة عن منشأ أردني .

ب - البضائع التي تحرم بقرارات تصدر عن مجلس الوزراء .

الترانزيت العادي

المادة ٦١ - أ - يجري الترانزيت العادي لجميع الوسائل دون تمييز على مسؤولية الشاحن موقع تعهد الترانزيت .
تجرى في مكتب الإرسال الجمركي على البضائع المرسلة تحت هذا الوضع - المعاملات نفسها المذكورة في المادة (٢٧) وما يليها ، المتعلقة بالبيان التفصيلي على شكل سند تعهد مكفول وبالمعاينة .

ب - يستوجب شحن البضائع المرسلة تحت هذا الوضع اما ابداع الرسوم الجمركية الأخرى بصورة تأمين أو توقيع سندات تعهد مكفولة مشتملة على الضمانات التي تحددها السلطة ويذكر فيها مكتب المقصد وتحدد مدة النقل بالنسبة للمسافات . إذا كان الأمر يتعلق ببضائع خاضعة لرسوم داخلية أو غيرها يتوجب على متعدي الترانزيت بأن يتحملوا في حال عدم انجاز الترانزيت العقوبات المنصوص عليها في التشريع الخاصة بهذه الرسوم ، علاوة على الغرامات التقديرية الجمركية .

المادة ٦٢ - أن ظروف البضائع المرسلة تحت وضع الترانزيت العادي تخضع ضمن الشروط التي تحددها السلطة ، اما للترخيص البسيط أو للترخيص البسيط مع اخذ عينة من البضاعة ، أو للترخيص المزدوج مع التغليف المزدوج .

اما البضائع المشحونة قوطاً ، فيجوز للجمرك أن يرخص بترخيص محتوياتها ضمن الشروط التي يحددها عند وصول البضاعة الى مكتب المقصد ، يسلم سند التعهد المكفول أو المستند الذي يقوم مقامه الجمرك ، وهذا لا يعطي الإبراء الا بعد التأكد من سلامة الترخيص ومن هوية الطرود .
أن نقل البضاعة من وسيلة نقل وسيلة نقل أخرى أثناء الطريق يسمح به تحت اشراف الجمرك وبموافقة رئيس المركز الجمركي المختص .

الترانزيت الدولي

المادة ٦٣ - أن الترانزيت الدولي منحصر بشركات السكك الحديدية أو شركات النقل بالسيارات المأذونة وتحت مسؤولية هذه الشركات وذلك ضمن الشروط والتحفظات التي يحددها الوزير .

تحدد بتعليمات من الوزير المسالك التي يمكن إجراء النقل عليها بالترانزيت الدولي .

هكذا من الأشهر

بجمل

في

ان

تج

ملح

تمنى مبدئياً البضائع المرسلة تحت وضع الترانزيت الدولي من المعاملات المتعلقة بالبيان التفصيلي والمماينة التفصيلية .

على أنه يمكن اخضاعها لهذه المعاملات ، لا سيما في حالة الاشتباه بوجود غش أو لدى استحالة الترميص .

تعهدات الترانزيت الدولي

المادة ٦٩ - ان نوع وإهمية التعهدات التي ينبغي ان تقدمها شركات النقل بالترانزيت الدولي وشروط ترميص البضاعة وخفرتها ، واعداد شاحنات السكك الحديدية والسيارات والأوعية الخاصة المعدة للنقل بالترانزيت الدولي ، ونقل البضائع من وسيلة نقل إلى وسيلة أخرى أثناء الطريق ، وتحديد انواع البيانات ، وتفصيلاتها تقر من قبل الوزير .

تفزين البضائع المارة بطريق التوسط (الترانسييت)

المادة ٦٥ - ١ - يجوز للوزير ضمن الشروط والصلاحيات التي يقررها ان يسمح بإيداع البضائع المارة بطريق التوسط ، الترانسييت ، في مستودع عام أو خاص لمدة ستة أشهر ، فإذا لم تسحب البضاعة بعد انقضاء المدة المسموح لها ولم يوافق الوزير على تقديمها فله ان يتخذ الاجراءات اللازمة لبيع البضاعة بالمراد المعاني وان يقيد المبلغ الزائد بعد حسم مقدار الرسوم والتفقات المستحقة والغرامات التي يقررها (على ان لا تتجاوز الغرامة ٥٠٪ من قيمة البضاعة) في حساب الامانات ولا ترد هذه الزيادة اذا لم يطالب بها خلال سنة واحدة من تاريخ ابيع .

٢ - لا يسمح بوضع البضائع المارة بطريق التوسط للاستهلاك المحلي الا في ظروف خاصة وبموافقة مجلس الوزراء .

اعادة التصدير وورد الى رسوم

المادة ٦٦ - أ - يجوز للسلطة ان تسمح باعادة تصدير البضائع المستوردة الى المملكة بعد ان يكون قد تم التخلص عليها جركياً ضمن الشروط التي تقررها .

ب - يجوز للوزير ان يسمح باعادة الرسوم التي استوفيت او اية نسبة منها عن البضائع المعاد تصديرها بقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - يجوز للسلطة ان تسمح باعادة اية بضاعة واردة للملكة او تحويلها قبل دفع الرسوم عنها ضمن الشروط التي تقررها .

امتياز الى رسوم الجمركية

المادة ٦٧ - تستمتع بامتياز الجمارك من اجل تحصيل الرسوم والغرامات والمصادرات والإستردادات بامتياز على

أموال المكلفين المنقولة ويعمل بهذا الامتياز في جميع الظروف حتى في حالة الافلاس ، وبالأفضلية على جميع الديون ما عدا المتعلقة منها بصيانة الاشياء ومصاريف القضاء السبق يقدمها الشخص الثالث والديون التي لها امتياز عام على المنقولات .

الفروق في الرسوم

المادة ٦٨ - اذا ظهر عند التدقيق ان الرسوم والغرامات المتوجبة بموجب هذا القانون على اية بضاعة لم تستوف ، او انها استوفيت بنقص وكان ذلك ناشئاً عن خطأ حسابي أو جهل في التعريف أو لاني سبب آخر يجعل النقص المذكور من صاحب البضاعة ولمصلحة الجمارك الحق في طلب تحصيل هذه التواقيص خلال خمس سنوات من تاريخ المعاملة ، وكذلك اذا ظهر ان الرسوم المستوفاة تزيد عن الرسوم المستحقة فللتاجر ان يطلب في اية وقت خلال ثلاث سنوات من تاريخ المعاملة استرداد هذه الزيادة والا فتصبح حقاً للخزينة .

البضائع المستوردة تحت وضع الادخال الموقت

المادة ٦٩ - تعفى من الرسوم البضائع التي توافق السلطة على منحها حق الادخال الموقت وفقاً للاحكام التالية :

أ - المنتجات الاجنبية الخاضعة للرسوم الجمركية أو لرسوم أخرى ينوط امر تحصيلها بملحة الجمارك التي يراد صنعها أو اكال شغلها في المملكة والتي يتعهد اصحابها باعادة تصديرها خلال مدة محددة وبعد اتمام المعاملات والشروط التي تفرضها السلطة على ان تخضع هذه العمليات للترتيبات والشروط والضمانات التي تحددها .

ب - طلبات الادخال للواردات التالية :

- ١ - طلبات ادخال لوازم اشغال وتحريات أو اختبارات .
- ٢ - طلبات ادخال لها صفة شخصية واستثنائية غير قابلة للتعميم .
- ٣ - طلبات ادخال اكياس وغلافات لاملائها .
- ٤ - طلبات ادخال بضائع للعرض والاعادة .
- ٥ - السيارات الاجنبية الواردة بقصد التصليح أو التجديد .

المادة ٧٠ - ان استيراد المنتجات المسموح بادخلها مؤقتاً بموجب المادة ٦٩ تستدعي تقديم الضمانات التي تحددها السلطة كما تستلزم اتمام معاملات البيان التفصيلي نفسها .

المادة ٧١ - يجوز بناء على ترخيص من السلطة ان توضع المنتجات المدخلة مؤقتاً للاستهلاك المحلي على اساس تدبير الرسوم المتوجبة بموجب التعريف .

المادة ٧٢ - كل نقص يظهر في حساب بضائع الادخال الموقت يخضع لتأدية الرسوم وكل غفلة مرتكبة في تطبيق وضع الادخال الموقت يعاقب عليها بقتضى احكام هذا القانون .

هكذا من الأصول

بجمل

ب

اد

تح

ملح

احكام خاصة بالسيارات

السياحة الدولية

المادة ٧٣ - ان اسماء السيارات التي يكون محل اقامتهم خارج المملكة والمنتمين لشركات السياحة المقبولة لدى السلطة ، يمكنهم ان يستفيدوا بعدد سياراتهم من وضع الاستيراد الموقت لمدة محددة لسنة واحدة معفاة من الرسوم ضمن الشروط والتحفظات الآتية :

يرخص لشركات السياحة المقبولة في تعديدها بتحمل مسؤولية المنتمين اليها ضمانا لتأدية الرسوم المتوجبة عند الانقضاء على السيارات التي لا يعاد تقديمها خلال المدة المحددة اعلاه .

ان التعديلات التي تقدمه هذه الشركات وكفالة تجارة مصلحة الجمارك لنادي السيارات الملكي في الاردن ، اضافة الى : - مدة مائة ساعة - عند سداد مائة دينار لدى الجمارك المذكورة .

المادة ٧٤ - تستورد السيارات تحت هذا المصنف بموجب سندات خاصة تسمى « ترينيتيك » دفتر المرور صالحه لمدة ستة اشهر من تاريخ اعطائها ولابد ان لا يتجاوز عدد من السيارات اثناء هذه المدة .

يشطب رفضه الترينيتيك على السيارات والبراجات ذات المحرك المشتملة على ثلاثة دوليب وعلى اميراجات التارية .

يبدون في دفتر المرور اطارات المطاط الداخلية والخارجية والاطارات التبديلية .

يخوّل للسلطة ان تسمح بالادخال الموقت تحت هذا الوضع للادوات والقطع التبديلية اللازمة اثناء مدة الاقامة .

ان ما لا يعاد تقديمه من هذه الاشياء لمصلحة الجمارك لدى الخروج من البلاد يخضع لتأدية الرسوم .

المادة ٧٥ - تحدد السلطة شروط التطبيق العملي لوضع الترينيتيك (دفتر المرور) .

الادخال الموقت للسيارات الاجنبية المعدة

لنقل المسافرين او البضائع

المادة ٧٦ - ان السيارات الاجنبية التي تقوم بين الخارج والمملكة بنقل مسافرين وبضائع ويمكن قبولها تحت وضع الادخال الموقت بشرط المعاملة بالمثل وعلى ان تراعي التحفظات التي تحددها السلطة .

يحظر على السيارات المشار اليها في هذه المادة والمادة ٧٣ من هذا القانون ان تقوم بأي نقل كان في داخل المملكة اثناء اقامتها .

الاعفاء من الرسوم الجمركية

المادة ٧٧ - تعفى من الرسوم المواد والحاجيات الواردة باسم جلالة الملك المعظم .

الاعفاءات الممنوحة بموجب الاتفاقات

المادة ٧٨ - تعفى من الرسوم المواد والحاجيات المائدة الى الهيئات والاشخاص الذين يتمتعون بحق الاعفاء بموجب اتفاقيات خاصة تلتزم بها الحكومة وفق احكام تلك الاتفاقيات .

السلك السياسي والفنصلي

المادة ٧٩ - تعفى من الرسوم جميع البضائع المستوردة باسم ممثلي الدول الاجنبية الوارد ذكرها فيما يلي والمعدة لاستعمالهم الشخصي او الرسمي او لاستعمال افراد عائلاتهم :

أ - رئيس البعثة الدبلوماسية والمشتارون والسكرتيريون والمحقون الذين ينتمون الى السلك الدبلوماسي .

ب - المحقون الفنيون الذين يرشحهم رئيس البعثة وتقبل بهم وزارة الخارجية في المملكة .

ج - القناصل العامون والقناصل وتأثيرا القناصل .

ويشترط ان لا يستفيد كل شخص من الاشخاص الوارد ذكرهم اعلاه من الاعفاء سوى عن سيارة واحدة باستثناء رئيس البعثة الذي يمكن ان - يستورد اكثر من سيارة واحدة بشرط ان تكون ملكه الخاص

المادة ٨٠ - تعفى من الرسوم الامتعة الشخصية والاثاث والادوات المنزلية الجديدة الواردة للموظفين السياسيين والفنصليين الذين يتمتعون بالاعفاء الجمركي وذلك وفقاً للشروط التالية :

أ - ان يكون الاستيراد قد تم خلال ثلاثة اشهر اعتباراً من وصول طالب الاعفاء الى المملكة ويجوز تمديد هذه المدة في ظروف خاصة يترك حق تقديرها الى وزارة الخارجية على ان لا تتجاوز المدة الاضافية ستة اشهر .

ب - ان يكون طلب الاعفاء مقروناً بموافقة ومصادقة رئيس البعثة السياسية او الفنصلية .

المادة ٨١ - تعفى من الرسوم وفقاً لاحكام المادة ٩٦ :

أ - السيارات المعدة لاستعمال المفوضيات الرسمية ويحدد عددها باثنتين ويمكن زيادة هذا العدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة الخارجية .

ب - مواد البناء لانشاء المفوضيات او ترميمها عندما تكون ملكاً للمفوضية باستثناء المواد التي تنتج للمملكة من نوعها .

ج - الافلام السينمائية الثقافية او العلمية او الاجتماعية على ان لا تعرض في القاعات العامة او الخاصة للاستئجار .

د - الاختام والاوراق الرسمية والاعلام والقطرطاسية والواوالم واثاث المفوضيات والفنصليات والالوسمة والشارات المستوردة على ان تعين وزارة الخارجية مدى شمول هذه المادة .

هكذا من أهمل

بجمل

في

ان

تحت

معد

مستوردات الحكومة والجيش

المادة ٨٢ - يعفى من الرسوم ما تستورده الدوائر الحكومية والجيش او ما يستورد لاستعمالها الخاص حسبما يقرره مجلس الوزراء من حين لآخر .

اعفاءات الهيئات والمؤسسات العلمية والفنية والدينية والخيرية

المادة ٨٣ - تعفى من الرسوم المواد التالية المستوردة من قبل المؤسسات العلمية والفنية والخيرية والدينية .

أ - الادوات والاوزام والبنون الطبية والآلات والعدد الجراحية المرسلة الى المستشفيات وملاجي المجانين ومعامل الادوية والصيدليات التي تدار ادارة كلية أو جزئية من قبل جمعية خيرية ويشهد وزير الصحة انها كذلك .

ب - الادوات والآلات والمفروشات والاجهزة الفنية والمآكنات التي تتركب بشكل ثابت ، والاجزاء التامة لها ، والزيوت والادوية الاخرى والادوات التعليمية (ولا يشمل ذلك المواد الحامضية او المنسوعة او غير الصالحة للصنع المدة للبيع في حالتها الحاضرة او حال اتمامها) المرسلة الى المدارس او المعاهد لأغراض التعلم او الاستقصاء التي تدار من قبل طائفة دينية او من قبل شخص مسؤول حاز على موافقة مجلس الوزراء وتصدق وزير التربية والتعليم على انها مدارس او معاهد لأغراض التعلم والاستقصاء المذكور ما دامت حائزة على تلك الصفة .

ج - المواد المذكورة في الفقرة (ب) والملبوسات او المأكولات المرسلة الى دور الايتام او مأوى المعجزة او المستشفيات اذا كان المستشفى او الميم او مأوى المعجزة تديره طائفة دينية او جمعية خيرية ، والاوزام الضرورية التي يستوردها الاشخاص الدينيون المحققون بالمؤسسات الدينية والخيرية كالألبسة ومواد الغذاء والعقاقير والقرطاسية من جميع الانواع شرط ان لا تتجاوز قيمتها في السنة (٤٠) ديناراً .

د - ادوات الزينة والمفروشات المرسلة للمعابد والمأكولات والملبوسات المرسلة الى الاديرة والحدود المرسلة الى الكنائس لاستعمالها في الطقوس الدينية على ان لا تتجاوز الكمية ثلثية لتر في السنة لكل كاهن .

هـ - الاشغال الفنية والمجموعات العلمية او الفنية ، والناذج والاشياء ذات القيمة الاثرية او العلمية المرسلة للتأليف والمكاتب التي تدار للنفعة العامة او تكون ملحقة بمعهد علمي والتي يوافق عليها مجلس الوزراء في كلتا الحالتين .

و - الادوات والاجهزة العلمية الواردة لغايات التنقيب والبحث الاثري المرسلة الى اية جمعية اثرية حازت موافقة مجلس الوزراء .

ز - جميع المئات والاوزام التي تستوردها المؤسسات العلمية والفنية والخيرية والدينية التي تكون ضرورية لاستعمالها الخاص وتقتنع السلطة بانها كذلك .

ح - مواد البناء المستوردة من قبل المعاهد الدينية لتشييد معبد أو دير أو مستشفى أو مدرسة أو ميم

او مأوى المعجزة والفقراء ، او ملجأ للمجانين بشرط ان تكون هذه المؤسسات مدارة من قبل طائفة دينية يوافق مجلس الوزراء العالي على صفتها .

الزراعة

المادة ٨٤ - تعفى من الرسوم الآلات والادوات التالية :

أ - المضخات الثابتة المستعملة للزراعة واجزاؤها ومتماتها ومحركاتها والمحرك الثابتة المعدة لتحريك الآلات الزراعية التي تستفيد من الاعفاء الجمركي ، شرط ان يذكر في بيان الوضوح للاستهلاك اسم وعنوان المرسل اليه الحقيقي ومحل تركيب الاجهزة المستوردة ، وطريقة استعمالها بالضبط .

ب - الآلات والاجهزة المعدة للاستعمال الزراعي .

ج - اجهزة صنع الالبان وتربية الدواجن وتربية النحل ، والمرشات والمذرات وخيام التبخير والمخاطس ومعاصر المنتوجات الزراعية شرط ان تكون جميعها مما لا يمكن استعمالها لغير الأغراض الزراعية .

د - الحيوانات المستوردة لتحسين النسل بما فيها الطيور الداجنة وكذلك النحل والفراس والجذور والبذور .

هـ - المواسير المصنوعة من المعدن الخفيف او الصلب الخفيف ومتماتها واجزاؤها والخامة يمر ورش المياه لسقاية البساتين والمزارع .

مشاريع الطيران

المادة ٨٥ - ١ - تعفى شركات ومؤسسات الطيران الاردنية من الرسوم عن الطائرات المستوردة واجزاؤها وقطعها المنفصلة ومتماتها وادوات ولوازم اصلاحها وصيانتها ومواد الوقود والزيوت اللازمة لها ، والمأكولات والمشروبات والسجائر الخاصة باستهلاك المسافرين والملاحين على ظهر الطائرات .

٢ - تعفى شركات الطيران الاجنبية من الرسوم عن مواد الوقود والزيوت التي تزود بها طائراتها اثناء وجودها في المملكة شرط المعاملة بالمثل .

المبانيات

المادة ٨٦ - تعفى المبانيات من الرسوم عما تستورده لاستعمالها الخاص من المواد التالية :

أ - المواسير ومتماتها وقوابيعها ولوازم تنديتات المياه وعددها وقوابيعها .

ب - السيارات والمداخل وقطعها الاحتياطية والادوات الفنية اللازمة للتخطيط والهندسة .

ج - المضخات والموتورات واجزاؤها الاحتياطية المستوردة بقصد استعمالها في مشاريع مياه الشرب .

هكذا من أهل

يحمل

يتم

ادارة

محرر

ملح

شركات الفوسفات ومصانع الاسمنت

المادة ٨٧ - تعفى من الرسوم كافة اللوازم والمواد باستثناء الزيوت والشحومات والمواد المشتعلة التي تستوردها شركة مناجم الفوسفات وشركة مصانع الاسمنت الخاصة بإعمالها .

اللاجئون والمعوزون

المادة ٨٨ - تعفى مواء الغذاء والكساء ، الغطاء والحياض والعلاجات وغير ذلك من المواد الضرورية الواردة باسم الجهات الرحمة او المؤسسات الدينية والخيرية لخدمة اللاجئين والفقراء باستثناء التبغ والمشروبات الروحية .

افلام وماكنات الدعاية

المادة ٨٩ - تعفى من الرسوم الأفلام وما تناتها وترايبها المستوردة بقصد التهيئة والاعادة لاغراض الدعاية والسياحة .

العينات الطبية

المادة ٩٠ - تعفى من الرسوم العينات الطبية الواردة للتوزيع المجاني والموسومة بما يدل على انها كذلك .

شركة البوتاس

المادة ٩١ - تعفى من الرسوم جميع البضائع والمواد والاشياء اللازمة لاغراض شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة بتنسيب من وزارة الاقتصاد .

نافي الجيش العربي

المادة ٩٢ - تعفى من الرسوم المأكولات والمشروبات الروحية والمواد الاخرى اللازمة لاستهلاك نافي الجيش العربي الاردني على ان تحدد اصنافها ومقاديرها لكل سنة بتنسيب من وزارة الدفاع وقرار من وزير المالية والاقتصاد والوزير المختص بموافقة رئيس الوزراء .

اسرى الحرب

المادة ٩٣ - يعفى من الرسوم ما يرز لاسرى الحرب من مواد الغذاء والكساء والادوية وادوات العمل البدوية او التي لها صلة فنية وما ياتلها مما هو منصوص عليه دوليا بالاتفاقات المتعلقة بهذا الشأن التي تشترك فيها حكومة المملكة الاردنية وذلك في الحالات التي تستورد فيها هذه المواد في الطرود البريدية .

الاسفنج والاصداق والمواد المماثلة

المادة ٩٤ - تعفى الآلات والادوات والاجهزة اللازمة في اعمال استخراج الاسفنج والصدف واللؤلؤ واية مواد اخرى مشابهة من البحر .

المناجم

المادة ٩٥ - تعفى من الرسوم سيارات الشحن الخاصة بنقل الصادرات الخام من منتوجات المناجم بواسطة الشركات ذات العلاقة .

احكام مشتركة للمواد من ٧٨ - ٩٥

المادة ٩٦ - تمنع الاعفاءات من الرسوم للبضائع المشار اليها في المواد ٧٨ - ٩٥ ضمن الشروط والقواعد العامة التالية :

- ان تكون البضاعة قد شحنت بموجب بوالص شحن لامر الجهة المستفيدة من الاعفاء أو جرى شراؤها أو تحويلها بموافقة السلطة من المستودعات الخاصة أو العامة .
- ان يتمتع بذات الاعفاء والتسهيلات المجرية المثلون السياسيون والقناصل الاردنيون في الدولة التي ينتمى اليها المثل السياسي أو القنصلي الاجنبي المستفيد من الاعفاء .
- ج - ان يكون الموظف الذي يستفيد من الاعفاء والتسهيلات المجرية منقطعاً لوظيفته وان لا يقوم بعمل آخر ولا يتعاطى التجارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
- د - تخضع المواد التي تستفيد من الاعفاء الى كافة المعاملات المجرية والمعاينة الا اذا نص صراحة على خلاف ذلك .
- هـ - تحدد الاصناف والكميات التي تستفيد من الاعفاءات المشار اليها في المواد سالفة الذكر من قبل السلطة ضمن الشروط والقيود والتحفظات التي تقررها الا في الحالات التي يرد بشأنها نص خاص .
- و - يجوز للسلطة ان تسترد بالصورة التي تحصل بها الاموال الاميرية الرسوم المستحقة على اية بضاعة استفادت من الاعفاءات سالفة الذكر اذا اقتنعت بان تلك البضاعة قد جرى التصرف بها على خلاف المقاصد التي اعفيت من اجلها .

امتعة المسافرين

المادة ٩٧ - تعفى من الرسوم الامتعة الذاتية التي يستصحبها المسافر وتكون ملكاً له وتشمل :
أ - الالبسة الخاصة الضرورية والامتعة الشخصية .

هكذا من الأهل

بجمل

في

ان

تجر

ملد

ب - قطعة واحدة فقط لكل مسافر من النظارات والأت التصوير وماكنات الكتابة (ماكينات الكتابة تعفى فقط للأشخاص الذين تستدعي أعمالهم وجودها معهم) .

ج - العدد والادوات التي يستعملها المسافرون في مهتهم .

تخضع جميع هذه الاعفاءات للشروط والتحفظات التي تقررها السلطة .

ويستثنى من احكام هذه المادة الاسلحة والذخائر والكحول والمشروبات الروحية والذخائر والروائح العطرية والاثاث والفرش والسجاد والبسط والأكولات

خلافاً لاحكام هذه الفقرة ينق للمسافر ان يحمل (٥٠١) غراماً من التبغ أو السجائر واية مواد لا يزيد ربحها على (٢٥٠) فلساً بشرط ان يعترف المسافر بجميع ما لديه من المواد، ويحق للسواح والزوار الاجانب ان يعمل الواحد منهم ما لا يزيد على مائتي جرام من السجائر ولتر واحد من المشروبات الرحيمة في قوارير مفتوحة .

يجوز للسلطة في ظروف خاصة ان تعفي الامتعة المذكورة في هذه المادة التي تدخل الى المملكة خلال سنتين يوماً من وصول صاحبها اذا اقتضت بملكيتها لها وكانت اسباب التأخير مبرره

الاثاث والادوات المنزلية

المادة ٩٨ - تعفى من الرسوم الادوات المنزلية التي يحملها الاردنيون والاجانب القادمون للإقامة في الاردن على أن يخضع هذا الاعفاء لموافقة السلطة وضمن التحفظات التالية :

أ - أن تكون الادوات البيتية المتقولة مستعملة من قبل صاحبها قبل ادخالها الى المملكة وان تكون اثار هذا الاستعمال واضحة يقتنع بها الموظف المسؤول .

ب - ان تتناسب هذه الادوات كمية ونوعاً ومنزلة صاحبها ، وان تكون معدة بصورة مقنعة لاستعماله الخاص .

ج - لا يشمل هذا الاعفاء ما يلي :

الآلات الموسيقية واجهزة الراديو والثلاجات والسجاد والفسالات وقطع الموبيليا ، ويطبق هذا الاستثناء عندما لا تبلغ قيمة الخسارة في هذه المواد ٣٠ ٪ من ثمنها الأساسي (ويترك تقدير ذلك للموظف المختص) ، وما يزيد قيمته على مئة دينار من كل نوع من ادوات المائدة التالية : السكاكين ، والشوك ، والصحون .

لا يشمل هذا الاعفاء اية مادة يستثنىها الوزير بقرار اداري .

امتعة المهاجرين

المادة ٩٩ - تعفى من الرسوم أمتعة المهاجرين الذين يدخلون للمملكة بموافقة السلطات المختصة وتشمل هذه الامتعة ما يلي :

أ - الامتعة البيتية والذاتية والصور وادوات المائدة من سكاكين وملحق وشوك وفوط والادوات الخزفية والادوات الفضية المطلية وماكنات الخياطة والادوات الموسيقية وعربات الاطفال وما شاكل ذلك من الادوات البيتية جديدة كانت أم مستعملة .

ب - العدد والآلات والادوات التي تستعمل في الحرف والصناعات والاعمال .

ج - عربات النقل والكارات وغيرها من المركبات الزراعية والمواشي والطيور الداجنة التي هي ملك المهاجر او فئة من المهاجرين وضرورية لمهتهم .

يشترط ان تكون المواد في جميع الاحوال في حيازة المهاجر فعلاً او ان يعلن عن استيرادها بمجرد وصوله وان تصل خلال تسعين يوماً من تاريخ قدومه ، وان يعطى بياناً يتضمن بأن تلك المواد ليست للبيع .

في حالة وقوع الخلاف على ما اذا كانت اية مادة كانت ملكاً حقيقياً للمهاجر او ما اذا كانت من المواد المغينة في الفقرتين (ب و ج) ضرورية له في مهنته او في عمله فتبت السلطة في ذلك الخلاف ويكون قرارها قطعياً .

اعفاءات اخرى

المادة ١٠٠ - تعفى من الرسوم المواد التالية :

أ - العينات بشرط ان لا تكون من التي يمكن بيعها كبضائع تجارية .

ب - التوابيت المحتوية على جثث الموتى والادوات المحتوية على رماد جثث الموتى .

ج - لوحات الذكري والالواح التحسنية وشواهد وزخارف الاضرحة .

د - المواد المستوردة ثانية خلال سنتين الى المملكة ودفع عنها الرسم عند استيرادها للمرة الاولى .

هـ - اشارات فرق الكشف والمرشدين والالبسة الرسمية والشارات التي يرتديها موظفوا جمعية الرفق بالحيوان .

و - منتوجات المملكة المرحمة خلال مدة لا تزيد على سنتين من تاريخ تصديرها .

الامتيازات العسكرية

المادة ١٠١ - تعفى قوات الجيش والشرطة والدرك والامن في المملكة وقوات الدول العربية من الرسوم عما تستورده من :

أ - المهمات العسكرية والذخائر وادوات النقل والالبسة .

ب - اية مواد اخرى يقررها مجلس الوزراء .

حل الخلاف

المادة ١٠٢ - اذا وقع خلاف حول ما اذا كانت البضائع المستوردة بموجب احكام المواد ٧٨ الى ١٠١ خاضعة للرسوم او معفاة منها فتبت السلطة في هذا الخلاف ويكون قرارها قطعياً .

تحصيل الرسوم عن البضائع المعفاة

المادة ١٠٣ - البضائع التي يجري تصديرها او التخلي عنها للبيع او خلافاً من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية

هكذا من الأهل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

التي لم يسبق ان استوفيت عنها الرسوم تخضع لهذه الرسوم وتعتبر مستحقة عند البيع او التخلي حسب الفئة المعمول بها في ذلك التاريخ . ولمصلحة الجمارك ان تحجز هذه البضائع حتى تسدد رسومها ولما ان تبيعها بالزاد العتي بعد سبعة ايام من تاريخ الحجز .

تقيد القيمة الزائدة من ثمن البيع عن مقدار الرسوم والتفقات في حساب الامانات وترد لمن ثبت انه صاحب الاستحقاق في خلال ستة اشهر من وقوع البيع .

يعتبر صاحب البضاعة المستفيد من الاعفاء او الشخص الذي انتقلت اليه ملكيتها مسؤولا بالتكافل والتضامن عن هذه الرسوم تجاه مصلحة الجمارك .

صلاحية منح الاعفاء ورفعها

المادة ١٠٤ - لمجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير وزير المالية والاقتصاد الوطني ان يقرر رفع الاعفاء عن اية بضاعة من البضائع المشاء البها في المواد ٧٨ - ١٠١ من هذا القانون او ان يضيف اليها اية بضاعة اخرى يرى اعفاءها وينشر قراره في الجريدة الرسمية .

الشهادة الجمركية

المادة ١٠٥ - أ - اذا طلب التاجر الحصول على اشعار بوصول البضائع الى المملكة يعطى شهادة يذكر فيها ما يؤكد وصول البضائع ورقم وتاريخ البيان الذي جرى تخليصها بموجبه ، ولا يجوز بغير هذه الشهادة الاشعار بوصول البضائع الى المملكة . ولا يشمل ذلك الاشعار الذي يدرج من الجمرک المختص على البيان الاجنبي المتضمن ما يفيد وصول محتويات ذلك البيان .

ب - تمنى الشهادة المشار اليها في الفقرة (أ) ايضا عوضا عن اية ورقة رسمية او مستند مفقود ، ويستوفى عنها رسم قدره مائة فلس .

التلف او الحريق في المستودعات

المادة ١٠٦ - ان مصلحة الجمارك غير مسؤولة عن احتراق البضائع او تلفها في المستودع في كافة الظروف والاحتمالات غير انه يبقى من واجبات الموظف المسؤول اتخاذ التدابير الممكنة لاجتناب الحريق والتلف والاحتياط لها .

النطاق الجمركي

المادة ١٠٧ - ان النطاق الجمركي هو ذلك الجزء من المملكة الواقع بين حدودها وخط وهمي وراء المراكز والمكاتب او النقاط الجمركية الاولى من جهة الحدود ، ويحدد هذا الخط وفقا لمتطلبات المراقبة باوامر ادارية يصدرها الوزير بموافقة مجلس الوزراء وتنتشر في الجريدة الرسمية .

يتخذ الوزير في داخل هذا النطاق تدابير خاصة لمراقبة نقل وحيازة البضائع ويحدد كيفية تطبيق هذه التدابير .

المادة ١٠٨ - للوزير بموافقة مجلس الوزراء حق وضع اية رقابة خاصة على اية صنف من البضائع الاجنبية والمحلية الموجودة بداخل المملكة او اثناء استيرادها ضمن الترتيبات التي يراها .

المادة ١٠٩ - ان البضائع الخاضعة للرقابة الخاصة لا يمكن نقلها في داخل النطاق الجمركي الا بشرط ارفاقها بترخيص يحددها الوزير وضمن الترتيبات التي يقررها . يحدد في هذه التراخيص الوقت اللازم لاجراء النقل والطريق الواجب اتباعه ، يجب ابراز هذا الترخيص لدى كل طلب من موظفي الجمارك والامن .

المادة ١١٠ - ان اقتناء البضائع الخاضعة للرقابة الخاصة يمكن ان يحصل في اماكن محددة داخل النطاق الجمركي تعين باوامر ادارية من الوزير تنتشر في الجريدة الرسمية . فبا عدا هذه الاماكن يحظر وجود اية مخزن للبضائع الخاضعة للرقابة الخاصة . ويعتبر كانه في مخزن ما يكون من هذه البضائع في بالات كبيرة او صغيرة او في غيرها من الطرود او غفى باي طريقة اخرى وعجز صاحبها عن ابراز الترخيص اللازم الذي خوله حق حفظها وتداولها ما يفسد فائضا عن الاحتياجات العادية .

المادة ١١١ - عندما تستلزم ذلك ضرورات الرقابة ، يمكن مسك حساب مفتوح في مناتب الجمرك الواقعة ضمن النطاق حسب التعليمات التي يصدرها الوزير تسجل فيه جبرا من قبل ذوي العلاقة انواع وكميات البضائع والمواد الموجودة لديهم مما هو خاضع للرقابة الخاصة على ان تبقى هذه القيود خاضعة للرقابة الجمركية وبامكان السلطة اجراء احصاءات فجائية في محلات الاشخاص المذكورين في هذه المادة .

المادة ١١٢ - ان كل تجول او اقتناء غير نظامي في نطاق الجمرك لبضاعة خاضعة للرقابة الخاصة وكل تجول خلافا للترخيص الصادر عن السلطة وكل زيادة ونقص في الحساب المفتوح غير مبرر يعتبر بمثابة استيراد او تصدير او نقل بطريقة التهريب ويوجب تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من هذا القانون

استثناءات من الرقابة الخاصة

المادة ١١٣ - ان تطبيق الرقابة الخاصة على انواع من البضائع ضمن النطاق الجمركي لا يؤثر باي حال على الاحكام الخاصة بوضع البضائع المارة بطريق الترانسيت ولا على الاحكام الخاصة بالاتفاقات المعقودة مع البلدان المجاورة المتعلقة بتجارة الترانسيت مع هذه البلدان .

مخلصو البضائع

المادة ١١٤ - يقبل للقيام بتقديم البضائع الى الجمرك لوضعها للاستهلاك أو تحت أي وضع آخر :

أ - الافراد من غير التجار المرسة باسمائهم منهم او لهم .

ب - التجار او معتمدوهم المفوضون (مستخدمو التجار المخلصون) للبضائع التي يشتون انهم اصحابها او يؤمنون عليها او شاحونها .

ج - ممنهوا تخليص البضائع (علاء الجمارك المرخصون) .

المادة ١١٥ - يتمتع على الاشخاص المذكورين في المادة ١١٤ تقديم امر التسليم العائد للبضائع الى الجمرك .

كل من أهمل

بجمل

يت

ان

تجر

ملح

ان تجبير امر التسليم لامر عميل جركي مرخص ، يعتبر فقط تفويضاً لاتمام المعاملات الجركية .

تفصح كل مسؤولية عن دائرة الجمارك من جراء تسلم البضاعة لصاحب امر التسليم او حامله ولا يترتب على الجرك اي تدقيق بشأن الملكية .

المادة ١١٦- ان جميع الاشخاص المرسل اليهم البضائع او اصحابها او المؤتمنين عليها او المتكلفين بارسالها بطريق القرائنيت مسؤولون بالضمان المادي (١) وفق احكام المادة (١١٧) عن اعمال كل شخص يتولى من قبلهم تخليص البضائع .

المادة ١١٧- ان مستخدم التجارة الذي يتولى التخليص من الجرك ، هو الذي يقوم بالمعاملات الجركية لحساب عمل تجاري ، من لبنائه مرسل الى هذا الحقل او مشتقة من قبله ، ولا يقبل العمل الا اذا كان عمره لا يقل عن ٢١ عاماً وقدم مسبقاً توكيلاً نظامياً من الحقل الذي يستخدمه ، ويظل التوكيل صالحاً ما لم يتقنه الموكل بوجوب سند يبلغ للجمرك ، ولا يجوز تعديل هؤلاء المستخدمين الى المخازن او المستودعات الجركية الا اذا كانت لديهم بطاقة تحوّلهم ذلك وتعتبر هذه البطاقات من قبل رئيس الجرك المسؤول ويمكن سحبها في حالة ارساء تصرف .

يشترط في التوكيل اشارة الى ان يكون خطياً ومصدقا من مأمور جرك او حاكم اداري او محاسب سواء اكان هذا التوكيل برقياً او بسند .

المادة ١١٨- ان العميل الجركي المرخص هو الذي يقوم في الجرك بمعاملات عائدة لبضائع ليست ملكاً له ولا هي باسمه . ان العميل الجركي المرخص مسؤول تجاه الاشخاص المرسل اليهم البضائع وتجاه الجرك والهيئات المستثمرة للمخازن او المستودعات الجركية او المناطق الحرة عن اعمال مستخدميه الذين يترتب عليه تسليمهم توكيلاً نظامياً يودع في الجرك .

لا يجوز للعميل الجركي المرخص ان يملك بضائع ليست له لم تتم معاملاتها الجركية بصورة نظامية وهو يعمل دائماً لحساب المرسل اليه الذي يترتب على العميل اعلان اسمه في البيان الذي يقدم للجرك .

المادة ١١٩- يحق للعميل الجركي المرخص ان يستفيد من خدمات مستخدم او عدة مستخدمين يدخلون عندئذ في فئة مستخدمي التجارة خاصي البضائع من الجرك ويخضعون للوجبات نفسها .

تسترد البطاقات من هؤلاء المستخدمين التابعين لعملاء الجمارك المرخصين وفقاً لاحكام المادة (١٢٣) .

المادة ١٢٠- يخضع الترخيص بتعاطي مهنة التخليص الجركي للشروط التالية :

- ١ - ان يكون الطالب اردنياً مقيماً في الاردن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ تقديم الطلب ، ويجوز بموافقة مجلس الوزراء التجاوز عن هذه المدة .
- ٢ - ان يكون الطالب قد اكمل الحادية والعشرين من عمره .
- ٣ - ان يكون غير محكوم عليه بجرم شائن او اية مخالفة جركية مما ورد في هذا القانون .
- ٤ - ان يكون من ذوي السيرة والاخلاق الحسنة ، وتقدير ذلك يعود للسلطة .
- ٥ - ان لا يكون احد اقاربه حتى الدرجة الرابعة او احد اصبهاره موظف جركي في المركز الذي يطلب العمل فيه .

تقدم الطلبات للحصول على الرخصة مع صورتين شمسيتين للطالب وفق النموذج المخصص الى السلطة التي لها مطلق الحرية في منح هذا الترخيص او حجبها دون بيان الاسباب ويكون قرارها في ذلك قطعياً .

المادة ١٢١- ١ - تحدد السلطة بامر اداري (وعندما تقضي الحاجة بذلك) لنفاة المراكز الجركية عدد العملاء الذين يسمح لهم بتعاطي العمل فيها .

٢ - يحق للسلطة بامر اداري تحديد المركز أو المراكز الجركية التي يسمح للعملاء المرخصين بتعاطي العمل فيها .

المادة ١٢٢- يشار عملاء الجمارك وشركات التخليص المرخصين عند تقاض هذا القانون على تعاطي مهنتهم وان كانوا غير حائزين على جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون على ان يكونوا تابعين في امر تنحيتهم او توقيفهم لاحكام هذا القانون .

المادة ١٢٣- يلغى ترخيص العميل الجركي نهائياً بقرار من الوزير وذلك في حال فقدانه لكل او بعض المؤهلات المنصوص عليها في المادة ١٢٠ من هذا القانون .

ويجوز للسلطة ايقاف العميل الجركي مؤقتاً عن العمل مدة لا تتجاوز السنة الواحدة اذا ارتكب افعالا او مخالفات لا تستوجب الغاء رخصته .

المادة ١٢٤- يدفع العميل الجركي رسماً سنوياً قدره خمسية فلس قبل اصدار الرخصة .

المادة ١٢٥- ان مدة الرخصة هي سنة واحدة تنتهي باليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار قابلة للتجديد بموافقة السلطة

المادة ١٢٦- قبل صدور الرخصة على طالب الترخيص ان يقدم الكفالة المالية التي تقررها السلطة على ان لا يتجاوز مقدارها المائة دينار ، وذلك ضمن الشروط التي تقررها . ان كافة العملاء المرخصين تابعون لهذا القيد .

المادة ١٢٧- في الاماكن التي لا يوجد فيها عميل جركي مرخص يجوز لاصحاب العلاقة تكليف موظف الجمارك بتنظيم البيانات الجركية .

وتحدد السلطة المراكز التي يسمح فيها للموظف تنظيم مثل هذه البيانات ضمن الشروط والترتيبات التي تقررها .

المادة ١٢٨- يجوز للسلطة الزام العملاء الجركيين ومستخدميهم لوضع شارات خاصة تحدد لها تمييزهم . ان مخالفة ذلك تستوجب توقيف العميل الجركي عن مزاوله عمله .

المادة ١٢٩- يتوجب على العميل تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٢٨ ان يحتفظ لديه بسجل يدون فيه خلاصة المعاملات الجركية التي انجزها لحساب الغير ضمن الشروط التي تحدها السلطة ويشترط بوجه خاص ان يشتمل هذا السجل على الرسوم المدفوعة لادارة الجمارك والاجور المدفوعة للعميل ، واية نفقات اخرى صرفت على المعاملات .

للسلطة الصلاحية المطلقة في الاطلاع في كل وقت على هذه السجلات دون اي تمنع او اعتراض من قبل العميل الجركي .

هكذا من الأشغال

بجمل

في

ان

تجر

ملح

المناطق الحرة والترخيص بإنشائها

المادة ١٣٠- أ - ان المنطقة الحرة هي جزء من اراضي المملكة محدد ومسور بمجازر فاصل يمكن ان توضع فيه بضائع مع تعليق استيفاء كافة الرسوم عنها وتعتبر هذه البضائع كأنها خارج المملكة .

ب- يجوز بتسبب من الوزير و موافقة مجلس الوزراء السماح للعرف التجارية والشركات المؤسسة بصورة نظامية او لاية هيئة اخرى بوافق مجلس الوزراء على قيامها بهذه المهمة ضمن الشروط والالتزامات والكيفية التي يحددها لذلك بإنشاء المناطق الحرة .

ان قرار انشاء المنطقة الحرة يحدد دافئها وحدها ومساحتها .

ان طريقة تسوير المنطقة ووسائل مراقبتها التي يجب ان تصمم وتنشأ بشكل يقي من التسرب ، بطريقة العش ، للبضائع المستفيدة من الامتيازات الى المنطقة الجمركية وساعات الفتح والاعلاق تحدد من السلطة .

على الهيئة المحولة باستثمار منطقة حرة ان تنشيء في الامكنة الداخلة في هذه المنطقة ، ضمن شروط تحدد بنظام ، او دفتر شروط مصدق عليه في قرار التأسيس المتودعات المقوفة او المكشوفة والخطوط الحديدية والمعدات اللازمة لحزن البضائع ونقلها .

على هذه الهيئة ان تتحمل جميع المصاريف اللازمة لهذه الاعمال ، وان تتحمل المصاريف الإضافية التي تنجم عن مراقبة الجمارك لاطار المنطقة الحرة .

يمكن الترخيص للهيئة المستثمرة بأن تستوفي لمصلحتها ، تعويضا لها عن مصاريف الاعداد رسوما او بدلات ايجار يحدد نوعا وحدها الأقصى في قرار الانشاء ويحق لمستأجري القطع الداخلة في المنطقة الحرة ان يشيدوا فيها منشآت ضمن الشروط المحددة في النظام المذكور اعلاه .

الغاء المناطق الحرة

المادة ١٣١- يمكن الغاء المناطق الحرة بقرارات تصدر في الشكل الذي تصدر فيه قرارات الانشاء . تحدد في هذه القرارات المدة التي يقتضي خلالها اخراج البضائع من المنطقة الحرة .

التخزين في المنطقة الحرة

المادة ١٣٢- يجوز ان تخزن في المنطقة الحرة جميع البضائع المدرجة في المانفستولير الملكية ما عدا البضائع المنوعة او التي تحتكرها الحكومة ، او البضائع التي يستثنىها مجلس الوزراء .

لا يمكن ادخال المواد اللتنة او القابلة للالتهاب الى المناطق الحرة الا ضمن الشروط التي يقرها الوزير للمستوفية لمتعضيات الصحة والامن العام . لا يحق للوزير ان يفرض اية مهلة كانت فيما يختص بدة اقامة البضائع المودعة في المنطقة الحرة .

المناطق الحرة

المادة ١٣٣- ان المانفستات او الخلاصات المصدقة عنها المائدة للبضائع الواردة للمنطقة الحرة او الاوراق الاجالية

العائدة لتلك البضائع يجب ان تقدم لمركز الجمرك المختص حالا بعد تفريغ البضاعة من قبيل رباينة السفن او شركات الملاحة او المعتمدين المفوضين للشركات المكلفة بالنقل بموجب سندات تعهد مكفولة بموافقة السلطة .

كما يتوجب على الجهة المشرقة على المنطقة الحرة تسليم الجمرك خلال - ٣٦ - ساعة التي تلي تفريغ البضاعة لائحة منفردة بكل سفينة او قطار او سيارة او اية وسيلة اخرى تشتمل على التعداد الكامل لعدد وجنس العرود ومراكبها واثامها وجنس البضاعة ومصدرها .

ان الامانات المنصوص عليها بما تقدم تقترب على نفس المكلفين بشحن البضائع الصادرة عن المنطقة الحرة او تسفيرها .

العمليات المسموح بها في المناطق الحرة

المادة ١٣٤- يسمح في المناطق الحرة بان تجري جميع عمليات تكيف البضائع وتنظيفها وفرزها ومزجها وتصنيفها وتفسير مراكبها وغربلتها وتقسيمها وتحمصها ودقها وتكسيرها وسحقها وتخويرها وجميع عمليات التحويل الاخرى التي يمكن تحديدها في قرار انشاء المنطقة الحرة او في قرارات لاحقة ، ويجوز مزج المنتجات الاجنبية بغيرها من المنتجات الاجنبية او من البضائع الوطنية المكتسبة هذه الصفة .

حماية الملكيات على البضائع

المادة ١٣٥- يطبق ويبقى مطبقا في المناطق الحرة التشريع النافذ المتعلق بحماية الملكية التجارية والصناعية والادبية والفنية والموسيقية ، ويجب عند الاخراج ان تحمل المنتجات التي لحقها تحويل في المنطقة الحرة بصورة ظاهرة وغير قابلة للمحو عبارة (منطقة ... الحرة /) .

المخالفات وعقوباتها

المادة ١٣٦- تطبق هذه المنطقة القوانين والتماريات المقررة لمنع العش والتريب وكذا القوانين والتماريات الخاصة بالامن العام والصحة والضرائب العامة وغيرها . ان المخالفات المرتكبة في سير العمل في المنطقة الحرة تستهدف ايضا الغاء الترخيص بقرار من مجلس الوزراء ويتناسب من الوزير ، ويكون القرار قطعيا ولوظف الجمارك الحق في الدخول الى المنطقة في اي وقت والسير فيها بكل حرية للبحث عن ممنوعات او مهربات او لجمع بيانات عن اعمال احصائية .

مواعيد العمل

المادة ١٣٧- تحدد السلطة مواعيد العمل في المنطقة وكذا مواعيد فتح الابواب واغلاقها وهي على كل حال تكون ما بين شروق الشمس وغروبها .

هكذا من أهل

التفريغ والتخزين

المادة ١٣٨- لا يجوز تفريغ البضائع في المنطقة الحرة أو ادخالها اليها الا بترخيص سابق من الجمارك ، ولا تخزن البضائع الا في الاماكن المرخص بها .

لا يجوز شحن البضائع من المنطقة الحرة الا بموجب ترخيص من الجمارك والبضائع المشحونة يجب ان يقدم عنها البيان الجمركي على النموذج المخصص لهذا الغرض .

تسجيل البضائع

المادة ١٣٩- يجب ان تقيد البضائع الداخلة الى المنطقة الحرة او الخارجة منها في السجلات التي تعتمد عليها السلطة وتكون هذه السجلات دائما تحت تصرف موظفي الجمارك .

ويجب ان توضع فيها كافة البيانات الخاصة بالبضائع وكل بيان اخر يساعد على التحقق من عيبتها واذا انتزع وجود بضائع غير مسجلة في هذه السجلات تعتبر مهربة وتطبق عليها الاحكام الخاصة بالتهريب وتبولى الجمارك من ناحيتها على سبيل المراقبة ومن اجل وضع الاحصاءات التجارية ، ملك سجلات دخول وخروج مطابقة للسجلات السابقة .

النقل من المنطقة الحرة الى المنطقة

الجمركية وبالعكس

المادة ١٤٠- البضائع المراد التخليص عليها برسم الاستهلاك المحلي يجب نقلها اولا من المنطقة الحرة الى المنطقة الجمركية تحت ملاحظة الجمارك والبضائع المنقولة من المنطقة الحرة الى المنطقة الجمركية تعتبر كأنها مستوردة من الخارج لأول مرة ولو كانت من الحاصلات الوطنية ولا يرخص بادخالها الا بعد دفع الرسوم والعوائد المقررة على بضائع الوارد وتسرى عليها التعريفات الجمركية المعمول بها وقت تسديد الرسوم طبقا للقواعد المقررة لذلك ، كما تخضع لانظمة الاستيراد واية قيودات اخرى معمول بها للبضائع الواردة . .

ان البضائع المدرجة في المائتو برسم الوارد لا يجوز نقلها الى المنطقة الحرة الا بتصريح خاص من الوزير والبضائع التي يحاول ادخالها بطريق الغش من المنطقة الحرة الى المنطقة الجمركية تعتبر مهربة وتعامل طبقا لاحكام التهريب المنصوص عليها في هذا القانون .

حق اصدار تعليمات

المادة ١٤١- للوزير حق اصدار تعليمات تنظم العمل في المناطق الحرة وله ان يضمن هذه التعليمات الالزام بتقديم أية ضمانات او تمهيدات يراها وعلى الهيئات المرخص لها ان تنفذ هذه التعليمات تحت طائلة إلغاء الترخيص .

العمل على نفقة المكلفين

المادة ١٤٢- يحدد من حين لآخر بقرار من مجلس الوزراء وتنصيب الوزير اجور العمل الذي يؤمنه موظفو الجمارك

بسبب قيامهم بمعاملات لحساب التجار والمكلفين خارج اوقات العمل الرسمي وتعتبر التعليمات المتعلقة بهذا الشأن والسارية المعمول عند نفاذ هذا القانون كأنها صادرة بموجب احكام هذه المادة .

حق الموظفين بالتفتيش

المادة ١٤٣- أ - يجوز لأي موظف او محافظ او شرطي او دركي ان يوقف أية وسيلة من وسائل النقل ويفتشها للتأكد مما اذا كان فيها بضائع مهربة اذا كان لديه سبب معقول للاشتباه بذلك فاذا رفض صاحبها او سائقها السماح له بالتفتيش يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنانير بالإضافة الى العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

ب- يجوز لأي موظف جمركي او شرطي او دركي ان يوقف أي شخص او طرد يحمله أي شخص كان ويفتشه ، فاذا رفض السماح بتفتيشه يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنانير بالإضافة الى العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

ج- يجوز لأي موظف جمركي او شرطي او دركي لديه دلائل كافية بوجود مواد مهربة في بيت او مخزن او أي محل اخر ان يفتشه الا محل السكن فانه لا يجوز تفتيشه الا نهارا وبحضور المختار أو شاهدين .

كل من استعمل القوة او التهديد او اعاق بأية طريقة كانت التفتيش المصرح به بمقتضى هذه المادة او حال دون اجراءه يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على السنة او بغرامة لا تزيد على المائة دينار ولا تقل عن عشرة دنانير او بكليتا العقوبتين .

د - يجوز لأي موظف جمركي او ضابط شرطة او ضابط درك ان يفتش اوراق او دفاتر أي شخص اذا اعتقد ان بها معاومات تساعد على ضبط المهربات او كان بها حسابات او مخبرات لها علاقة بالجمرك بموجب احكام اية مادة من مواد هذا القانون او أي قانون اخر ، واذا رفض او مانع بالتفتيش يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنانير بالإضافة للعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

المادة ١٤٤- اذا كان الشخص المراد تفتيشه بمقتضى هذا القانون امرأة ، تقوم بتفتيشها امرأة .

المادة ١٤٥- يجوز لأي موظف جمركي أو شرطة أو درك ان يلقى القبض بلا مذكرة على أي شخص اذا كان لديه سبب معقول يدعوه للاعتقاد بأنه ارتكب أو حاول ارتكاب جريمة أو كان ذا علاقة بارتكاب جريمة من الجرائم التالية :

أ - التهريب .

ب- نقل بضائع مهربة أو حيازتها .

المادة ١٤٦- يرخّص لموظفي وعاملي الجمارك بحمل الاسلحة التي تخصصها السلطة وذلك للقيام باعباء الوظيفة .

يترتب على السلطات المدنية والعسكرية ان تبذل لهم يد المساعدة وعلى الجنود والدرك والشرطة والأمن العام ان يقدموا لهم هذه المساعدة لدى أول طلب .

هكذا من أهل

المهربات والمخالفات

المادة ١٤٧- تستهدف لحجز البضائع المهربة ومصادرتها وفق احكام المادة (١٤٨) ويطبق الجزاء التقدي المحدد في المادة (١٤٩) المخالفات التالية :

- ١ - استيراد أو محاولة استيراد البضائع المتنوعة أو الخفاعة للرسوم بدون بيان جمركي أو عن طريق غير معين .
- ٢ - البيان الكاذب في جنس البضاعة ويعتبر بمثابة بيان كاذب في الجنس قيد بضاعة متنوعة في الكشف أو في الأوراق التي تقوم مقامه تحت تسمية لا تدل على حقيقة جنسها ونوعها وصفها .
- ٣ - البيان الكاذب في الوزن والعدد والقياس : أو كل وحدة نوعية أخرى (الذي ينطوي على زيادة تتجاوز واحد بالمائة بالوزن أو العدد أو القياس (أو أية وحدة نوعية أخرى) المصرح به .
- ٤ - البيان الكاذب في القيمة الذي ينطوي على زيادة تفوق عشرة بالمائة من القيمة المصرح بها .
- ٥ - البيان الكاذب في المصدر أو المنشأ الذي يرمي الى الحصول على الاستفادة من تعريفات أدنى من التعريفات الواجبة التطبيق أو التخلص من أية قيود مفروضة .
- ٦ - تزليم أو تقديم مستندات كاذبة أو مزورة أو منطوية على دلالات كاذبة بقصد الحصول على الاستفادة إما من الاعفاء من الرسوم أو من تعريفات أو رسم أدنى من التعريفات أو الرسم المطبق فعلا .
- ٧ - الاستيراد بواسطة بريد الرسائل لرسائل ورزم مقفلة (عادية ومضمونة) ورسائل مع قيمة مصرح بها وعلب مع قيمة مصرح بها ورزم صغيرة (عادية ومضمونة) ومطبوعات (عادية ومضمونة) وعينات (عادية ومضمونة) خالية من الاصاقات النظامية ، وثابت أنها تنطوي على بضائع ممنوعة أو خاضعة للرسم وفقا للشروط المنصوص عليها في التعليمات الصادرة عن الوزير .
- ٨ - كل نقص لا مبرر له في الطرود المرسلة بالتراخيص او في البضائع الموضوعة في طرود مرسة بالتراخيص .
- ٩ - استبدال البضائع المصرح بأنها معددة للتراخيص كلها او جزء منها ببضائع أخرى وإذا كانت البضاعة المبدلة محظورة اخراجا فتطبق ايضا العقوبة المنصوص عليها لتلك المخالفة .
- ١٠ - عدم إثبات المرور الى الخارج او الوصول الى المقصد لبضاعة مرسة بالتراخيص او معاد تصديرها ، ان تكرار هذه المخالفة والمخالفتين السابقتين يمكن ان يؤدي عدا ذلك الى حرمان مرتكبها او شركاه من حق الاشتغال بالتراخيص بقرار اداري من الوزير .
- ١١ - النقص غير المبرر في كميات البضائع الموضوعة في المستودعات الخاصة او العامة . ان هذه المخالفة يمكن ان تؤدي بقرار من الوزير الى حرمان ذوي العلاقة من الاستفادة من المستودع الخاص او العام .

- ١٢ - عدم إثبات وصول البضائع المتقولة من مستودع الى مستودع او إعادة تصديرها من المستودع او المتقولة من مركز جمركي الى مركز جمركي آخر .
- ١٣ - اكتشاف بضائع في المنطقة الحرة محظورة دخولها اليها . تحقق هذه المخالفة بحق اصحاب البضائع ومودعيها او مأموريهم او شركائهم ، وبالأجمال بحق جميع المخالفين الاصليين وكفلائهم وشركائهم والوسطاء وقائدي وسائل النقل او بحق الهيئة المكلفة باستئثار المنطقة الحرة او بحق بعضهم حسبما ترى السلطة .
- ١٤ - الادخال الى المنطقة الجمركية دون تصريح لبضائع موضوعة في المنطقة الحرة . تحقق هذه المخالفة بحق اصحاب البضائع او مودعيها او مأموريهم او شركائهم او بحقهم جميعا .
- ١٥ - عدم اقام المعاملات والاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٣٣) .
- ١٦ - عدم إعادة تقديم المنتجات المدخلة موقتا معفاة من الرسوم لدى كل طلب من مصلحة الجمارك ، اما في حالتها واما بعد تحويلها خلال المهلة النظامية للادخال المؤقت .
- ١٧ - عدم إعادة تصدير الاصناف المدخلة موقتا معفاة من الرسوم او الاصناف الناتجة عنها بعد معالجتها او عدم وضعها في المستودع ضمن المهلة المحددة . يمكن عدا ذلك ان تؤدي هذه المخالفة والمخالفة السابقة الى حرمان ذوي العلاقة من الاستفادة من الادخال المؤقت بقرار من الوزير .
- ١٨ - نقل البضائع من ناقل الى آخرى او إعادة تصديرها بدون بيان او ترخيص .
- ١٩ - تحميل البواخر او الشاحنات او سيارات الشحن او غيرها من وسائل النقل او تفريغها او سحب البضائع بدون ترخيص من الجمارك أو بغياب ممثليه .
- ٢٠ - ذكر عدة طرود مقفلة بأية طريقة كانت في الكشف (مانفستو) او في قوائم الشحن او في أوراق الطريق او البيانات التفصيلية على انها وحدة .
- ٢١ - الزيادة عن الكشف (المانفستو) او سواء من المستندات التي تقوم مقامه . تحقق هذه المخالفة بحق المكلف بقيادة الناقلة او الناقل او المنتدب عنها حسب الاصول وبصورة عامة بحق جميع الاشخاص ذوي العلاقة .
- ٢٢ - استعمال الاصناف المذكورة ادناه خارج الاماكن المسموح فيها ذلك او استعمالها في غير الوجوه الخاصة التي منحت الاعفاء او التحفيض في الرسوم من اجلها او تخصيصها لغير الغاية المدة لها او استعمالها كل ذلك بصورة غير نظامية او بيعها او التخلي عنها بدون اشعار الجمارك مسبقا وقبل ان يكون الجمارك قد امن تحصيل الرسوم او قبل ان يكون المشتري الجديد قد حل تماما محل المستورد الاصلي وفي جميع موجباته ، وهذه الاصناف هي :
أ - المنتجات المقبولة وفقا لتعريفات الجمارك معفاة من الرسوم او الخاضعة لرسوم مخفضة بالنظر الى الغاية الخاصة المدة لها .
ب - الازارم او المواد او العدد او المنتجات المسجلة معفاة من الرسوم بمقتضى المواد (٧٨ - ١٠١) ما لم تكن معفاة من الرسوم بموجب التعرية بيوم التخليص عليها .

هكذا من الأشهر

ج - السيارات المدخلة مؤقتا معفاة من الرسوم .

تحقق هذه المخالفات بحق المستفيدين من الاعفاء او من الرسوم المخفضة او من الادخال المؤقت ، او بحق الوسطاء او المتعهدين او الملتزمين المشتريين وبصورة عامة بحق جميع الاشخاص ذوي العلاقة ويمكن ان تؤدي هذه المخالفات ايضا الى نزع الوضع الممتاز من المخالفين الذين يستفيدون منه لفدة التي يراها الوزير .

٢٣ - تجوز بضاعة خاضعة للرقابة الخاصة او حيازتها ، بصورة غير نظامية ضمن النطاق الجرمي والتجول غير المستوفي لشروط ترخيص النقل ، او الزيادة او النقص غير المبررين في الحساب القنوي للبضاعة المذكورة .

٢٤ - تصدير او محاولة تصدير بضائع محظورة اخراجها بدون بيان او تصريح او البيانات الكاذبة عند التصدير في النوع او الجنس او الصفة .

٢٥ - التصدير اذا كانت البضاعة خاضعة لرسوم الصادر ، والتصدير او محاولة التصدير دون بيان والمخالفات المذكورة في الارقام (٦٠٤٠٣٠٢) .

٢٦ - التهريب او محاولة التهريب من اجراء المعاملات الجرمية على شيء ما او من تأدية الرسوم بواسطة بيان كاذب او ناقص او بواسطة جميع اعمال او وسائل الغش غير المنصوص عليها في هذا القانون

٢٧ - البضائع المستوردة او المصدرة بأية وسيلة من وسائل النقل الممنوع او المقيد توريد او تصدير البضائع فيها .

لوزير ان يحدد هذه الوسائل او ان يقيد النقل فيها بأعلانات تنشر في الجريدة الرسمية .

٢٨ - عدم تقديم الاثباتات خلال المهل المحددة الممنوحة وقت التصدير او الممنوحة بقرار التمديد وتأدية الرسوم في بلد المقصد عن البضائع التي تحددها السلطة من وقت لآخر .

العقوبات

المادة ١٤٨ - في جميع الاحوال التي تقرر فيها الحاكم مصادرة البضاعة المهربة ، يجب عليها ان تقرر في الوقت نفسه علاوة على الغرامة المنصوص عليها في هذا القانون ، مصادرة وسائل النقل والبضائع والاشياء من اي نوع كانت التي استخدمت لاختفاء الغش (حتى ولو كان مقدما بها بيان صحيح) الا ان كانت واسطة النقل مركبة عمومية وضبطت المهربات من احد المسافرين عليها اثناء وجوده على المركبة وتبين ان لا علم ولا علاقة لصاحب المركبة او سائقها بالمهربات المضبوطة فلا يحق مصادرتها ، وفي الاحوال التي تضبط فيها المهربات في مركبة عمومية ولم يعرف صاحب تلك المهربات يعتبر السائق او صاحب المركبة كمهرب وتطبق المصادرة على المهربات وعلى المركبة .

المادة ١٤٩ - ان مبلغ الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٤٧ يقطع النظر عن المصادرات يحدد كما يلي :

ا - اذا كانت البضائع والاشياء غير ممنوعة بمبلغ يعادل قيمتها بما فيها الرسوم .

ب - اذا كانت البضائع ممنوعة بمبلغ يعادل مثلي قيمتها بما فيها الرسوم . في الاحوال التي لا تضبط فيها البضائع ووسائل النقل والاشياء التي استخدمت لاختفاء الغش ؛ تحكم المحكمة علاوة على الغرامة المذكورة اعلاه للتعويض عن المصادرة ، بدفع مبلغ يعادل قيمة هذه البضائع ووسائل النقل والاشياء التي استخدمت لاختفاء الغش بما فيها الرسوم حسب السعر في السوق المحلية وبتاريخ ارتكاب الغش .

في الحالات التي لا يمكن فيها معرفة العناصر الكافية لتعيين قيمة البضاعة والاشياء التي لم تضبط حتى ولو على وجه التفرير تفرض غرامة مقطوعة من ٥٠ - ٥٠٠ دينار .

المادة ١٥٠ - تستهدف لفرض غرامة تعادل اربعة امثال قيمة الرسوم المطلوبة المخالفات التالية :

البيان الكاذب الذي يرمي الى الحصول بدون حق بأية طريقة كانت على استرداد غير قانوني للرسوم الجرمية او ابي جزء منها والبيان الكاذب في الجنس او النوع او الصفة او العدد او القياس او الحجم او الوزن او المنشأ او القيمة الذي يرمي الى استرداد رسم يتجاوز الرسم الذي يحق استرداده .

المادة ١٥١ - يستهدف لفرض غرامة قدرها عشرة دنانير .

أ - استيراد او محاولة استيراد بضائع معفاة من الرسوم وغير خاضعة لاية قيود بدون بيان او بطريقة التهريب .

ب - تصدير او محاولة تصدير بضائع معفاة من الرسوم وغير خاضعة لاية قيود بدون بيان او بطريقة التهريب .

اما البضائع المقيد تصديرها فتستهدف الى غرامة لا تتجاوز مقدار قيمتها .

ج - البيان الكاذب في الجنس او النوع او الصفة او المنشأ او الكمية او القيمة لبضائع معفاة من الرسوم او الذي لا يعرض للضياع رسما ما .

د - البيان الكاذب في النوع او الصفة الذي يعرض للضياع رسما لا يزيد على دينار واحد .

هـ - المخالفات الواردة في الفقرات (٨ ، ٩ ، ١٠) من المادة (١٤٧) اذا كانت البضائع المرسلة بالترانسيت او المعاد تصديرها معفاة من الرسوم .

و - تقديم البضائع لمكتب الاخراج او لمكتب المرسلة اليه بعد انتضاء المهلة المحددة في سند التعمد وارجاع شهادة ابراء عن سند تمهد بعد مرور شهر على انتضاء المهلة المعطاة بموجب هذا السند الا في ظروف قاهرة تقتنع بها السلطة .

ز - قطع الترخيص او اختتام البضائع المرسلة بالترانسيت بدون مبرر وبدون تحقق نقص او ابدال .

ح - عدم وجود بيان (مانقستو) لدى الاخراج او عدم تقديم مانقستو الاخراج للجمرك .

المادة ١٥٢ - يستهدف لفرض غرامة قدرها ثلاثون دينار .

أ - النقص في الطرود المذكورة في المانقستو او المستندات الاخرى التي تقوم مقامه المحقق بعد تفريغ وسائل النقل . ان هذه الغرامة تتوجب عن كل طرد مفقود ، مع مراعاة احكام المادة

هكذا من الأشغال

بجمل

في

ان

تم

معد

١٣ يجوز للسلطة ان تعفى من هذه الغرامة اذا ثبت لها بصورة قاطعة بان النقص لم يقع داخل حدود الملكية .

ب - وجود عدة مانعسات او غيرها من المستندات التي تقوم مقامها في حيازة المكلفين بقيادة الناقلات .

ان هذه المخالفة والمخالفة السابقة تضبط بحق المكلف بقيادة الناقلات والناقل او المندوب عنهما وعلى الاجمال بحق جميع الاشخاص ذوي العلاقة .

ج - نقل المسافرين في اراضي الملكية بالسيارات الاجنبية المشار اليها في المادة (٧٦) .

المادة ١٥٣ - عندما يقوم موظفو الجمارك بالتحايل على البواخر ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة (١٨) ، اذا لم يبرز المانعستو او كانت هناك بضائع غير مذكورة فيه او اذا وجدت فروق بين البضائع والمانعستو ، او اذا لم تقدم للمعاينة بعض البضائع المذكورة في المانعستات ، يحكم بيان الباخرة شخصياً بتأدية مبلغ يعادل قيمة البضائع غير المذكورة في المانعستو او الفارقة او غير المقدمة للمعاينة ، ولغرامة مقدارها (٣٠) ديناراً وتضبط الباخرة وتبقى ضامنة لتأدية قيمة هذه العقوبات .

تصادر ، علاوة على ذلك البضائع والاشياء المختلفة ، المنوعة او المقيدة التي تكونت زائدة عن المانعستو .

المادة ١٥٤ - عندما يقوم موظفو الجمارك بتفتيش البواخر ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة (١٨) ويظهر لهم ان حمولة هذه البواخر تشتمل على بضائع محظورة ادخالها او اخراجها سواء ذكرت في المانعستو ام تذكر ، تصدر هذه البواخر مع حمولتها من تلك البضائع ، ويغرم الربانة بغرامة مقدارها (٣٠) ديناراً .

المادة ١٥٥ - ان مقاومة الربانة اثناء التفتيش المنصوص عنه في المادتين (١٥٣) و (١٥٤) يستهدف لتفريغهم بغرامة مقدارها (٣٠) ديناراً ، وتبقى الباخرة وحمولتها ضامنة لتنفيذ هذه العقوبة .

المادة ١٥٦ - ان عدم قيد ما يجب قيده من البضائع في اللائحة المنصوص عليها في المادة (١٨) فقره (هـ) وكل نقص في هذه اللائحة محقق عند اقلاع الباخرة يضبط بحق الربان او بحق المندوب عنه ، حسب الاصول ، ويؤدي الى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة (١٥٥) .

المادة ١٥٧ - ان الغرامات المنصوص عليها بشأن المادتين (١٤٩) و (١٥١) ترفع الى اربعة امثالها فيما يختص بالاستيراد والتصدير او محاولة الاستيراد او التصدير بدون بيان او بطريقة غير مقرررة بواسطة الطائرات .

المادة ١٥٨ - يمكن الجمع بين الغرامات اذا اجتمعت المخالفات ، وتعتبر الرسوم والغرامات تعويضاً مدينياً لصلحة الجمارك وتحصل بالطريقة التي تحصل فيها الاموال الاميرية .

لا يسمح باستئناف الاحكام الصادرة بالمخالفات الجمركية الواردة في هذا القانون قبل ان يودع الشخص الصادر بحقه الحكم لدى المحكمة مبلغاً من المال يعادل الغرامات والرسوم المحكوم بها كفالة بئكية .

ان المبالغ المحكوم بها (الرسوم والغرامات والمصادرات) تفرض وتحصل بالتضامن من مرتكبي المخالفات الاصليين والكفلاء والشركاء والوسطاء والبحارة وقائدي وسائل النقل وجميع الناقلين ومن اصحاب البضائع والاشخاص المرسلين اليهم . ومن اصحاب وسائل النقل واصحاب البضائع المستمة لاجفاء النش واصحاب المحلات التي اودعت فيها البضائع المهربة .

على من تقع البينة

المادة ١٥٩ - اذا نشأ خلاف ما اثناء المحاكمة في قضية جمركية او مكوس او في اية اجراءات اخرى اتخذت لاسترداد اية واسطة نقل او بضائع ضبطت من قبل موظفي الجمارك او الشرطة او الدرك فيما اذا كانت العوائد الجمركية او عوائد المكوس عن البضائع قد دفعت او فيما اذا كانت البضائع قد استوردت الى البلاد او صدرت منها او نقلت بصورة مشروعة ، تقع بينة اثبات تلك العوائد واستيراد البضائع او تصديرها او نقلها بصورة مشروعة على المتهم في القضية الجمركية وعلى المدعي في اية اجراءات لاسترداد البضائع .

عقوبة المخالفات الاخرى

المادة ١٦٠ - يعاقب على المخالفات التي ترتكب خلافاً لاحكام هذا القانون بما لم يرد نص خاص على عقوبتها بغرامة لا تزيد على خمسة امثال قيمة البضاعة بما فيها الرسوم الجمركية التي ارتكبت المخالفة بسببها .

العقوبات في القوانين الاخرى

المادة ١٦١ - ان تعرض الشخص للعقاب يقتضى هذا القانون لا يؤثر في تعرضه للعقاب عن نفس العمل المنصوص عليه في قانون العقوبات او اي قانون آخر .

كيفية تعيين قيمة الرسوم

المهربات وتقدير اثمان المضبوطات

المادة ١٦٢ - ان تحديد قيمة الرسوم وقيمة البضاعة المحجوزة لاغراض هذا القانون فيما يتعلق بالمخالفات المرتكبة خلافاً لاحكامه هو من اختصاص السلطة او من تشدبه او رئيس المركز الجمركي المختص .

التصرف بالبضائع المضبوطة

المادة ١٦٣ - لا يجوز تسليم البضائع المضبوطة لاصحابها او لغيرهم بطريقة التكفيل او بآية طريقة اخرى دون موافقة السلطة وضمن الشروط التي تراها .

وفي جميع الاحوال لا يجوز تكفيل البضاعة او تسليمها دون ضمانات توازي قيمتها حين نتيجة الاجراءات القانونية .

حق المصاحبة

المادة ١٦٤ - يجوز للوزير او من ينوبه في اي وقت ان يسوى او يصالح عن اية دعوى او اجراءات شرع فيها ، ولم

هكذا من المأهول

مجلد
١٥٨
١٥٨
١٥٨
١٥٨

تكتسب الدرجة القطعية ، ضد أي شخص لقاء العقوبات بما في ذلك مصادرة البضائع او وسائل النقل بموجب احكام هذا القانون او احكام أي قانون جمارك ومكوس اخر او بموجب احكام أي نظام او امر صدر بموجب تلك القوانين بالشروط التي يراها مناسبة ، ويحق له ايضا ان يقبل اية غرامة مالية يراها مناسبة من اجل تسوية أي جرم يمتثل ان تتخذ بشأنه الاجراءات من النوع المذكور اعلاه بدلا من القيام بتلك الاجراءات ويعتبر قراره نهائيا في جميع ما يقوم به من اعمال بمقتضى احكام هذه المادة. ان تقديم الطلب الخطي من المتهم بتسوية قضية على اساس المصالحة وفق احكام هذه المادة يكون ملزما له بالقرار الذي يصدره الوزير .

التصرف بالاشياء المضبوطة

المادة ١٦٥ - كل ما يضبط بموجب احكام هذا القانون من بضائع او وسائل نقل او خلافها تسلم الى اقرب مكتب جمركي.

عندما تكون الاشياء او وسائل النقل المضبوطة حيوانات او مواد قابلة للتلف او لنقصان القيمة او مما يتعذر الاحتفاظ بها لاني سبب كان ، يحق للسلطة بيعها بالمراد العلني حال ضبطها ويقتد بها امانة الى حين البت في القضية المتعلقة بها .

للسلطة ان تعطي صاحب البضاعة القابلة للتلف والحيوانات المضبوطة الخيار بتقديم كفالة مالية معتبرة من كفيل بقيمة الاشياء المضبوطة او يدفع مبلغ يعادل قيمتها امانة عوضا عن بيعها بالمراد العلني ويقتد هذا المبلغ امانة الى حين البت في القضية المتعلقة بها .

اذا اشتمل قرار المحكمة على مصادرة الاشياء المذكورة في هذه المادة فعلى السلطة ان تباع هذه الاشياء بالمراد العلني وان تقيد ائانها او المبلغ الودع امانة ايراداً للخزينة .

المكافآت

المادة ١٦٦ - أ - يجوز للوزير او من ينوبه ان يدفع لأي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عمل يؤدي الى اكتشاف مخالفة بمقتضى هذا القانون أي مبلغ يراه مناسباً على ان لا يزيد على نصف مجموع المبلغ المتحصل باضافة قيمة الجزاء الى قيمة البضاعة ووسائل النقل المصادرة بشرط ان لا تعطي في أية حالة الى شخص واحد مكافأة تزيد على خمسين دينار .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز لرئيس الوزراء بتنسيب من الوزير :
١ - ان يسمح بدفع مكافأة تزيد على خمسين دينار اذا كانت ظروف الضبط ونوع المضبوطات تستدعي ذلك .

٢ - ان يسمح بمنح أي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عمل من الاعمال التي تؤدي الى اظهار الجريمة بمقتضى هذا القانون المكافأة التي قد يراها مناسبة على ان لا تتجاوز المائة دينار في أية قضية من القضايا ولو لم تحصل غرامات او ائان ميسر لبضائع او وسائل نقل مصادرة .

المحاكم الجمركية

المادة ١٦٧ - تؤلف محكمة خاصة تسمى (محكمة الجمارك الابتدائية) من رئيس محكمة بداية عمات او نائبه رئيساً وعضوين من كبار موظفي الجمارك ينتخبها وزير المالية - الجمارك وتنعقد هذه المحكمة في دائرة الجمارك في عمان ويجوز لها ان تنعقد في أي مكان اخر في المملكة .

المادة ١٦٨ - يتناول اختصاص المحكمة المذكورة ما يلي :

أ - النظر في كافة الجرائم الجمركية والمكوس والاستيراد والتصدير .

ب - الخلافات الناجمة عن تطبيق التعريفات الجمركية والاتفاقات التجارية وفي أي خلاف يقع (مها كان نوعه) في تطبيق قانون الجمارك والمكوس وأنظمة الاستيراد والتصدير وتعديلاتها والتعليقات الصادرة بمقتضاها .

ج - يجوز لها التوقيف والتخليفة بالكفالة حسب القواعد المنصوص عنها في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ١٦٩ - أ - تستأنف أحكام محكمة الجمارك الابتدائية إلى محكمة استئنافية خاصة مؤلفة من رئيس محكمة الاستئناف أو نائبه رئيساً ومن عضوين هما وكيل وزارة المالية - الجمارك وموظف آخر يعينه مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المختص .

ب - مدة الاستئناف عشرة أيام من تاريخ التبليغ إذا كان غيابياً ومن تاريخ تفهيمه إذا كان حضورياً .

ج - لمحكمة الاستئناف أن تحكم بما كان يجب أن تحكم به محكمة الجمارك الابتدائية على أن لا يعود الاستئناف على المستأنف بالضرر إذا قدم منه وحده وتكون أحكام محكمة الاستئناف قطعية .

المادة ١٧٠ - لمحكمة الجمارك صلاحية استجواب الشهود وإحضارهم واستماع البيّنات وفق قانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ١٧١ - يحق لأي من طرفي الدعوى أن يوكّل عنه محامياً حسب الاصول .

المادة ١٧٢ - يجوز للمحكوم عليه أن يعترض على الحكم النهائي خلال اسبوع من تاريخ تبليغه بتقديم لائحة إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، أو إلى قاضي الصلح الذي تقع اقامة المعارض ضمن اختصاصه .

المادة ١٧٣ - يمارس وظيفة النيابة العامة لدى محكمة الجمارك ومحكمة الاستئناف رئيس قسم القضايا في الوزارة أو من يتدبه الوزير للقيام بهذه الوظيفة .

المادة ١٧٤ - يقوم بوظيفة الكتابة لدى محكمة الجمارك موظفين يعينهم الوزير .

المادة ١٧٥ - تجري التبليغات بمعرفة موظفي الجمارك أو محضري المحاكم وفق قانون اصول المحاكمات الحقوقية .

المادة ١٧٦ - جميع اللوائح والاستدعاءات التي تقدم إلى محكمة الجمارك الابتدائية غير خاضعة للرسوم وتدفع الرسوم لدى محكمة الاستئناف الخاصة وفق نظام رسوم المحاكم .

هكذا من أهل

بجمل
في
أو
تجر
مد

المادة ١٧٧- تحال جميع القضايا التي لم يبت فيها نهائياً إلى محكمة الجمارك .

المادة ١٧٨- تعتبر الغرامات المحكوم بها والمصادرات كتمويض مدني لادارة الجمارك وتحصل حسب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ١٧٩- يعمل بالتعريفية الجمركية النافذة المفعول عند العمل بهذا القانون وتعتبر كأنها صادرة بمقتضى أحكامه إلى أن تعدل أو تُلغى بالصورة القانونية .

المادة ١٨٠- لمجلس الوزراء موافقة جلالة الملك ان يصدر انظمة :

أ - يلغى أو يعدل بموجبها أي حكم من الاحكام المتعلقة بنقل وتوريد وتخزين وتصدير وإعادة تصدير البضائع او مرورها بطريقة الترانسيت .

ب - يلغى أو يعدل بموجبها طريقة تقديم البيانات والوثائق الخاصة بمسائل التخليص على البضائع وتحديد اثنائها .

المادة ١٨١- للوزير ان يصدر تعليمات :

أ - لتنظيم السجلات والناذج الخاصة بهذا القانون وطريقة مسكها والاحتفاظ بها .

ب - لتنفيذ أي حكم من احكام هذا القانون .

الالغاءات

المادة ١٨٢- أ يلغى قانون الجمارك والمكوس لعام ١٩٣٦ وتعديلاته والانظمة والتعليمات والوامر الصادرة بمقتضاه .

ب - يلغى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٤٤ قانون رسم المايينة على الصادرات المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٧٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٤٤/٣/١ .

ج - أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكامه هذا القانون .

المادة ١٨٣- رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد الوطني والعديلية والدفاع مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .
١٩٥٩/٧/٢٣

وزير الدفاع وزير المالية وزير العديلية وزير الاقتصاد الوطني رئيس الوزراء
وصفي مريزا هاشم الجبوري انطاس حنايا خلوصي الحيري مزاج المجالي

رئيس مجلس

الفهرس

المادة	المادة	المادة
٢	٢	٢
٣-٩	٣-٩	٣-٩
٧	٧	٧
٨	٨	٨
٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥
١٦-١٨	١٦-١٨	١٦-١٨
١٧	١٧	١٧
١٩-٢٠	١٩-٢٠	١٩-٢٠
٢١-٢٢	٢١-٢٢	٢١-٢٢
٢٣	٢٣	٢٣
٢٤	٢٤	٢٤
٢٥	٢٥	٢٥
٢٦	٢٦	٢٦
٢٧-٣٠	٢٧-٣٠	٢٧-٣٠
٣١	٣١	٣١
٣٢	٣٢	٣٢
٣٣	٣٣	٣٣
٣٤	٣٤	٣٤
٣٥	٣٥	٣٥
٣٦	٣٦	٣٦
٣٧	٣٧	٣٧
٣٨	٣٨	٣٨
٣٩	٣٩	٣٩
٤٠-٤١	٤٠-٤١	٤٠-٤١
٤٢	٤٢	٤٢
٤٣	٤٣	٤٣

٤٤-٤٥	رسوم بضائع الحكومة
٤٦	البضائع المتنازل عنها
٤٧	المنطقة الجمركية
٤٨	المستودعات
٤٩	رخص ادخال اصف من البضائع المستودعات
٥٠	اخراج البضائع من المنطقة الجمركية
٥١	نقل البضائع من جرك لآخر
٥٢	الساح بإنشاء مستودعات خاصة وعامة
٥٣	مستودعات البترول الخاصة
٥٤	اجور العتالة
٥٥-٥٧	رسوم الاحتفاظ
٥٨	البضائع المدخلة الى المستودع بطريق الخطأ
٥٩	محصول الاحتفاظ في المخازن العامة والخاصة
٦٠-٦٥	الترانسيت
٦٦	إعادة التصدير ورد الرسوم
٦٧	امتياز الرسوم الجمركية
٦٨	الفروق في الرسوم المستوفاة
٦٩-٧٢	البضائع المستودعة تحت وضع الادخال المؤقت
٧٣-٧٥	احكام خاصة بالسيارات
٧٦	الادخال المؤقت للسيارات الاجنبية
٧٧-١٠٢	المدة لنقل المسافرين والبضائع
١٠٣	الاعفاءات من الرسوم الجمركية
١٠٤	تحصيل الرسوم عن البضائع المعفاة
١٠٥	صلاحية منح الاعفاء ورفعها
١٠٦	الشهادات الجمركية
١٠٧-١١٢	التلف او الحريق في المستودعات
١١٣	النطاق الجمركي
١١٤-١٢٩	استثناءات من الرقابة الخاصة بمنع النطاق الجمركي
١٣٠-١٤٢	مخلصوا البضائع
١٤٣-١٤٦	المناطق الحرة
١٤٧	حق الموظفين بالتفتيش
١٤٨-١٥٨	المهربات والمخالفات
	المقبوبات